

التقرير السنوي

2014

نرسم خُطانا
نحو التفوّق



تفوّق

بنك الاردن Bank of Jordan

سورية Syria

ش.م.س

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثاً نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، وتواصل التطور والارتقاء بخدشهم، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

عمل بكل مفاصلنا لتكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، تلبى احتياجاتهم وتستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة، تسهم في تحقيق آمالهم ومطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفاية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمنحرف، ونعظم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعال يسهم في تطور وتقديم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- النزاهة : تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك
- الشفاية : الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.
- الابتكار : السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المبتكرة الرائدة المبينة على خبرات عالية المستوى والتزجيب بالتغيير الإيجابي.
- العمل الجماعي : العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاقية.
- الانتماء : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعمالين فيه والمتعاملين معه.
- الريادة : العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهيئ إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا والمجتمعات التي نعمل بداخلها: نالسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعلتنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2014

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

شبكة الفروع

بنك الأردن - سورية

شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/د.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.

رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 23/6/2010، تحت الرمز BOJS.

صندوق بريد 8058 دمشق - سورية

هاتف: +963 (11) 22900000

فاكس: +963 (11) 2315368

info@bankofjordansyria.com

www.bankofjordansyria.com

السيد الرئيس
الدكتور بشار حافظ الأسد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد توفيق شاكر فاخوري (ممثّل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثّل بنك الأردن)

الأعضاء

السيد أسامة سمّيح السكّري (ممثّل بنك الأردن)

السيد نقولا يوسف البهو (ممثّل بنك الأردن)

السيد عبد العزيز رشيد السخّني

السيد محمد أسعد نزار هارون

السيد محمد ماهر عربي كاتبي

السيد رياض توفيق نجمة

المدير العام

السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات

المحاسب القانوني محمد ناظم قادري



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي السابع لبنك الأردن - سورية متضمناً البيانات المالية للبنك وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في ظل الظروف الحالية وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية بالإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السادة المساهمين الكرام:

نقدم تقريرنا هذا وقد دخلت الأزمة عامها الخامس بكل ما ألفت به من نتائج سيئة على كافة الأصعدة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ومنها بطبيعة الحال القطاع المصرفي، حيث بذل الجميع وعلى رأسهم مصرف سورية المركزي جهوداً كبيرة لتجاوز مختلف التحديات والصدمات الداخلية والخارجية وتم تحقيق الأهداف الرئيسية لضمان سلامة واستمرارية الجهاز المصرفي ومحاولة احتواء كافة الضغوط التضخمية وانخفاض سعر صرف الليرة السورية.

إن استمرار الأزمة وما تفرضه من تحديات كبيرة دعت إلى الحرص والعناية بإدارة الموجودات والمطلوبات بأفضل ما يمكن ، وكما هو معروف خلال السنوات الأربعة الماضية تم الإحجام عن منح تسهيلات جديدة والتركيز على تخفيض المحفظة الائتمانية من خلال تحصيل أكبر ما يمكن من مديونيات العملاء، حيث أن القائم منها يتم إدارته بطريقة مرضية مع التركيز على الحسابات التي تم تصنيفها كديون غير منتجة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ حقوق البنك، ومن المتوقع أن يبدأ انعكاس ذلك إيجابياً خلال عام 2015، ولتعزيز إيرادات البنك في ظل الأوضاع الراهنة، فقد تم اتخاذ قرار بإعادة منح تسهيلات ائتمانية جديدة ببداية العام الجديد وفق شروط ومعايير جديدة تراعي الظروف الراهنة، سواء بحجم التسهيلات والضمانات، أو بطبيعة أنشطة العملاء المستهدفين.

إضافة لاستمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة وذلك بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة مع توسيع قاعدة المودعين للاحتفاظ بنسب سيولة مريحة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية إضافة لذلك فقد تم الاستمرار بالعمل على الضغط وبصورة كبيرة لتخفيض المصاريف بالرغم من تأثير انخفاض سعر صرف الليرة والتضخم وانعكاس ذلك سلبياً على مختلف بنود المصاريف إضافة لتأكيد سياسة البنك لأهمية تنمية وتطوير الكادر الوظيفي من خلال الاستمرار ببناء فريق قادر على العمل والتأقلم مع الظروف الحالية، والارتقاء بأداء المصرف لمستويات أفضل على المستوى التنظيمي والتشغيلي وخلق بيئة عمل حسب الخطط الموضوعية.

كما نود أن ننوه ونتيجة للأحداث الراهنة فإننا مستمرين بتطوير آليات وإجراءات الضبط الداخلي من خلال التنسيق والمتابعة مع الدوائر الرقابية سواء التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر أو الامتثال والعمل بصورة فعالة لتفادي أي اختراق أو نقاط سلبية قد يتم استغلالها.

فيما حقق البنك نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 63% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 29% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 17.28% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل (2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر ومتابعتها وكفاية طرق معالجتها، والتعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي ومتطلبات استمرارية العمل ، وتلبية كافة متطلبات وتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

وباستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2014، فعلى صعيد المركز المالي للبنك، بلغ إجمالي موجودات البنك 16.8 مليار ليرة سورية، بانخفاض 1.3 مليار ليرة سورية عن عام 2013 ونسبة 8%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك انخفاض بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية ونسبة 11% عن العام 2013 لتصل إلى 11.7 مليار ليرة سورية، وسجل البنك خسارة في عام 2014 بقيمة 206 مليون ليرة سورية، بعد أن كانت في عام 2013 خسارة بقيمة 165 مليون ليرة سورية حيث أنه وزيادة في التحوط لم يتم تشكيل ايراد ضريبة دخل، وتم رفع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من 3.3 مليار ليرة سورية في عام 2013، إلى 4.1 مليار ليرة سورية في عام 2014، حيث كان لابد من زيادة التحوط والاحتفاظ بمخصصات عالية لمواجهة الأخطار المحتملة، ليصبح مجموع حقوق المساهمين نحو 2.2 مليار ليرة سورية.

أما في جانب الاستخدامات فقد انخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية، ونسبة 25%، لتبلغ 4.4 مليار ليرة سورية، وجاء الانخفاض نتيجة تسديدات بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية والباقي ناتج عن رصد مخصصات مقابل تدني التسهيلات وفوائد معلقة إضافية بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية وكذلك تأثير ارتفاع سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 700 مليون ليرة سورية.

أما بالنسبة لعناصر بيان الدخل، فقد انخفض إجمالي الدخل التشغيلي بقيمة تقارب 526 مليون ليرة سورية، ونسبة 31% لبلغ 1.2 مليار ليرة سورية، في حين انخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية ونسبة انخفاض 44% لتبلغ 1.4 مليار ليرة سورية.

وفي الختام،، باسم أعضاء مجلس الإدارة، أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على ثقتكم ودعمكم لمسيرة بنك الأردن- سورية خصوصاً خلال هذه الأزمة، كما أوجه شكري إلى عملائنا على ثقتهم العالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، وأسجل الشكر والتقدير إلى متراء وموظفي بنك الأردن- سورية وأتقدم بوافر التقدير والاحترام لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وكافة الجهات الرسمية .

والله ولي التوفيق

توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس الإدارة 2014

الأداء الاقتصادي

المركز التنافسي

الأنشطة والإنجازات

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014

أهداف خطتنا المستقبلية

الحوكمة

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014

الأداء الاقتصادي

بدأ الاقتصاد السوري في عام 2014 يعاود نشاطه مدفوعاً بالآثار الإيجابية لتكيف الاقتصاد السوري مع الحرب القائمة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% في عام 2014 عن عام 2013 ويبلغ 34 مليار دولار حسب إحصاءات البنك الدولي.

ورغم الخسائر الكبيرة خلال سنوات الأزمة والتي قاربت 200 مليار دولار، إلا أن الاقتصاد السوري بتحوله لاقتصاد حرب وتوقيعه لاتفاقيات تجارية مع دول حليفة، حافظ على مقومات البقاء مقارنة بالناتج الكارثية لسنوات الأزمة.

ويعتبر عام 2014 في سورية عام أزمات الطاقة، حيث شهد هذا العام عدم توفر مواد الطاقة وارتفاع أسعارها مثل المازوت والبنزين والقبول بسبب انخفاض إنتاج النفط السوري والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، بالإضافة لزيادة ساعات التفتين على الطاقة الكهربائية بسبب الاستهدافات المتكررة لخطوط الغاز المغذية لمحطات التوليد.

حيث انعكس كل ذلك على شريحة كبيرة من المجتمع، نتيجة ارتفاع كبير في الأسعار وزيادة في الضرائب المفروضة وانخفاض في كمية السلع المتوفرة في الأسواق لاسيما السلع الأساسية من وقود وغذاء وطاقة، وانخفاض القيمة السوقية للعملة السورية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية أمامها، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية.

وبالنسبة لأهم المؤشرات الاقتصادية لسورية في عام 2014، مقارنة بمؤشراته قبل الأزمة، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 34 مليار دولار في عام 2014 بعد أن كان بحدود 60.1 مليار دولار في عام 2010، وهذا الانخفاض ناتج عن تبعات الأزمة من تدمير للبنى التحتية وخروج رؤوس الأموال والاستثمارات واستهداف المعامل والمصانع لاسيما في محافظة حلب، وتواجد حقول استخراج النفط ضمن مناطق ساخنة حيث انخفض إنتاج النفط في سورية إلى 20 ألف برميل يومياً في عام 2014 بعد أن كان 380 ألف برميل يومياً في عام 2010، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية لاسيما على تصدير النفط السوري، واضطرار الحكومة بسبب تبعات الأزمة للتركيز على الجانب الإنفاقي على حساب الجانب الاستثماري.

فيما بلغ معدل التضخم السنوي 59% في عام 2014 مقارنة بنحو 4.4% في عام 2010، بسبب ارتفاع أسعار السلع الرئيسية (مجموعة الأغذية وكذلك مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود)، بالإضافة لتراجع سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية 46.89 ليرة في نهاية عام 2010، ليبلغ في نهاية عام 2014 وفقاً لنشرة مصرف سورية المركزي 181.43 ليرة، بارتفاع بنسبة 287%.

فيما بلغ معدل البطالة 58% في عام 2014 مقارنة بنحو 8.6% في عام 2010 بسبب خسارة السوق لأكثر من 2.7 مليون فرصة عمل، وقدر تقرير الإسكوا نسبة الفقر في سورية بنحو 45% في عام 2014، مقارنة بنسبة 12% في عام 2010.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي سجل الميزان التجاري عجزاً عن العام 2013 بنحو 5.8 مليارات دولار ويأتي ذلك نتيجة لتراجع الصادرات الكلية في عام 2014 لتبلغ نحو 2.7 مليار دولار، بينما بلغت الواردات نحو 8.5 مليارات دولار، وكانت الصادرات السورية في عام 2010 تبلغ حوالي 10.5 مليار دولار، والواردات تبلغ 15 مليار دولار.

وشكلت مستوردات سورية من إيران في عام 2014، نسبة 34% من الحجم الكلي للمستوردات السورية وذلك بموجب خط التسهيل الائتماني المفتوح بين سورية وإيران، وبلغ محصول القمح 1.9 مليون طن في عام 2014، مقارنة مع 4 مليون طن في عام 2010.

أما بالنسبة لأداء السوق المالي، حسب تقرير التداول عن العام 2014 فقد بلغ حجم التداول في السوق خلال العام 2014 حوالي 25 مليون سهم، بقيمة إجمالية 3.3 مليار ليرة سورية موزعة على 6,800 صفقة، مقارنة مع حجم التداول خلال العام 2013 والبالغ حوالي 19 مليون سهم، وبقيمة إجمالية مقدارها 2.2 مليار ليرة سورية موزعة على 11 ألف صفقة.

وفيما يخص مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، فقد أغلق المؤشر في عام 2014 على (1,271.25) نقطة مرتفعاً بمقدار (22) نقطة، مقارنة مع العام 2013. وبلغت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة للسوق حوالي 132 مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2014 أي بزيادة نسبتها حوالي 12% عن القيمة السوقية في نهاية عام 2013.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي 2.7 مليار ليرة سورية، أي ما نسبته 80% من القيمة الإجمالية للتداول خلال العام 2014.

وأضيف أكثر من 10 آلاف مساهم خلال عام 2014 ليصبح عدد المساهمين الكلي 55 ألف مساهم.

الموازنة العامة للدولة 2015

بلغت الموازنة العامة للدولة لعام 2015 حوالي 1,554 مليار ليرة وبزيادة قدرها 164 مليار ليرة على موازنة عام 2014، مقارنة بموازنة قدرها 754 مليار ليرة في عام 2010، مع الإشارة إلى أن موازنة عام 2015 تبلغ نصف موازنة عام 2010 قياساً لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، مع الإشارة إلى أن الدولة خسرت أهم موردين لدعم الموازنة العامة وهما قطاعي النفط والتصدير إضافة إلى انخفاض التحصيل الضريبي.

وفي موازنة عام 2015 تم رصد 410 مليار ليرة للإنفاق الاستثماري، مقابل 1,144 مليار ليرة للإنفاق الجاري، ومن المتوقع أن توفر الموازنة 94.5 ألف فرصة عمل، وفي تفاصيل موازنة عام 2015 فقد تم تخصيص 50 مليار ليرة للإعمار وإعادة التأهيل للمنشآت العامة والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة، وتم تخصيص نحو 983 مليار ليرة سورية لدعم الاجتماعي، إضافة إلى 338 مليار ليرة دعم للمنشآت النفطية و 413 ملياراً للكهرباء و 195 ملياراً للطحين والسكر والرز، و 316.5 مليار ليرة أجور ورواتب، و 320 مليار ليرة للصحة والتربية والتعليم العالي.

فيما يبلغ العجز المقرر في موازنة 2015 نحو 561.7 مليار ليرة سورية مقارنة بنحو 506.3 مليارات في موازنة 2014.

وذكر البيان المالي للموازنة أن أهم السياسات والإجراءات المقترحة للإصلاح المالي تتمثل في اتخاذ الإجراءات الكفيلة لزيادة فاعلية وكفاءة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والتركيز على تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتوفير تمويل المتطلبات الغذائية والدوائية والمستلزمات النفطية ومستلزمات الصمود العسكري والأمني. إلى جانب ذلك، الاستمرار في تطوير قاعدة المعلومات الخاصة بمكلفي الضرائب والرسوم لتشمل جميع القطاعات والمنشآت الاقتصادية، والاستمرار في الجهود المبذولة لمكافحة التهريب الضريبي ضمن الإمكانيات المتاحة.

والأهم من ذلك هو إعداد دراسة التشريعات الضريبية تحضيراً للانتقال إلى الضريبة الموحدة على الدخل، والتحضير للضريبة على القيمة المضافة لتفعيلها عند توافر الظروف الموضوعية المناسبة لها، والعمل على إنجاز الأتمتة الشاملة للإدارة الضريبية. والتركيز على التراكم الضريبي لدى الشوائر المالية، وإنجاز مشروع التشديد الإلكتروني لضريبة الدخل المقطوع وربيع العقارات عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والمتاحة، وحث القطاع الاقتصادي على إنجاز التراكم المحاسبي لبياناته المالية بغية تحديد الفوائد الاقتصادية المتحققة فعلاً وتحصيلها، ومعالجة القروض المتعثرة وإعطاء أولوية في إعادة جدولة القروض للقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى إنجاز التسابكات المالية المتراكمة بين مؤسسات وشركات القطاع الاقتصادي.

المركز التنافسي

ركزت المصارف السورية خلال سنوات الأزمة في سورية، على إجراءات إدارة الأزمة من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة على حساب الأرباح المحققة، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية، والتركيز على تحصيل الديون، واستمرار تقديم الخدمات المصرفية. اتخذت بعض المصارف السورية منحى جديداً في النصف الثاني من عام 2014، والذي سطر نتائجه في عام 2015، حيث ارتكزت إجراءاتها على إعادة النشاط للقطاع المصرفي من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وتوظيف الأموال، مقابل الاستغناء عن ودائع العملاء المكلفة والحفاظ على نسب سيولة تأخذ بعين الاعتبار توجه المصارف لتحقيق الأرباح، مدفوعة بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة الحالية.

حيث ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 15% وبقيمة 59 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014 حيث وصلت إلى 453 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 394 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013، وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن - سورية إلى 11.5 مليار ليرة سورية لغاية 30/9/2014، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 2.5%.

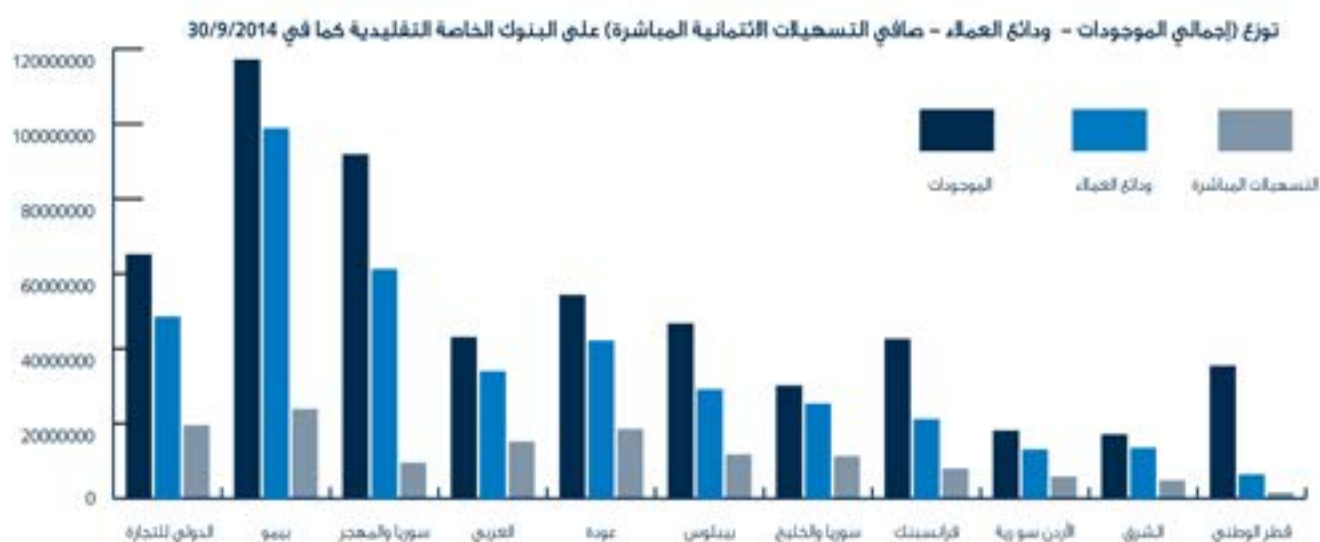
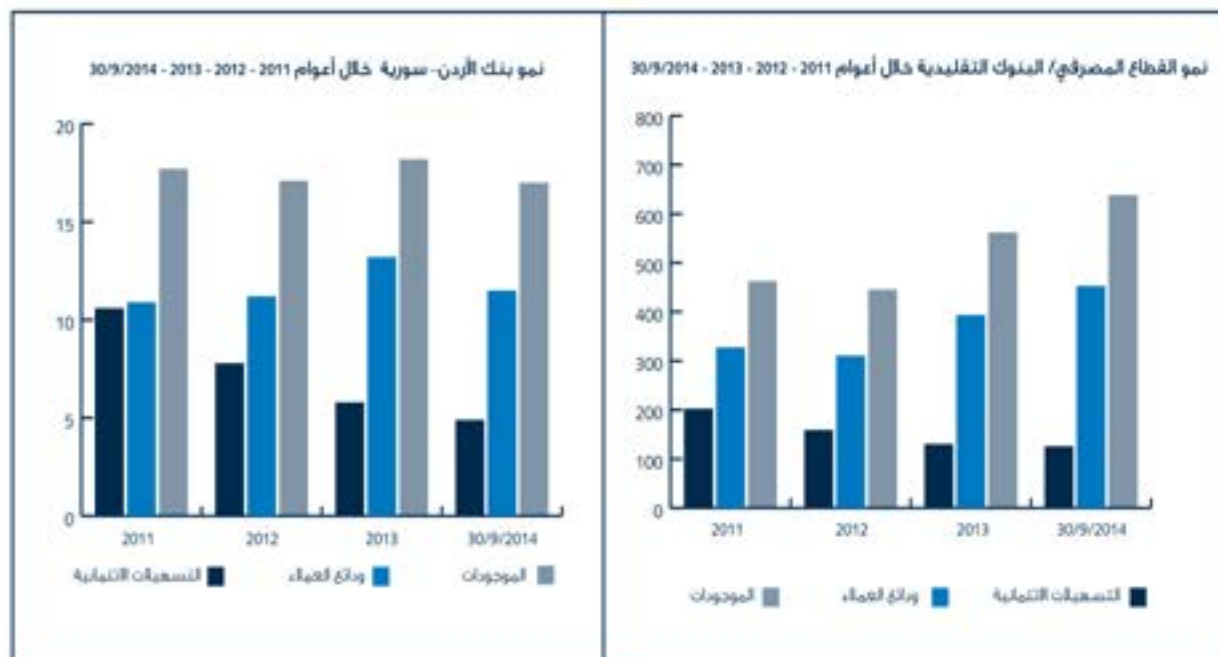
وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 8% وبقيمة 77 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2014 ووصلت إلى 639 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدى بنك الأردن - سورية كما في 30/9/2014 إلى 17 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.6%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 125 مليار ليرة سورية حتى 30/9/2014 مقارنة بنحو 130 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن - سورية 4.9 مليار لغاية 30/9/2014 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 3.9%.

فيما ازدادت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لغاية 30/9/2014 إلى نحو 62 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 52 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013، وذلك نتيجة التحوط لمخاطر عدم سداد التسهيلات أو نثر العملاء، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن - سورية إلى 4 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2014، وكان 3.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013.

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصة بنك الأردن - سورية من نمو القطاع :

حصة بنك الأردن - سورية				بنك الأردن - سورية				القطاع المصرفي / البنوك التقليدية				المبلغ بمليارات الليرات السورية
9/2014	2013	2012	2011	9/2014	2013	2012	2011	9/2014	2013	2012	2011	
3.9%	4.5%	4.9%	5.2%	4.9	5.8	7.8	10.6	125.6	130.5	159.3	202.6	التسهيلات الائتمانية
2.5%	3.3%	3.6%	3.3%	11.5	13.2	11.2	10.9	453.1	393.8	310.4	327.4	ودائع العملاء
2.6%	3.2%	3.8%	3.8%	17	18.2	17.1	17.7	638.6	562.2	445.9	462.7	الموجودات



فيما انخفض الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 30/9/2014 وبلغ 15.3 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 27.5 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2013، وحقق بنك الأردن سورية ربح بقيمة 3 مليون ليرة سورية كما في 30/9/2014، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع البنوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية قاربت 23.5 مليار ليرة سورية حتى 30/9/2014، وحقق بنك الأردن - سورية ربح قطع بنوي بقيمة قاربت 1 مليار ليرة سورية، وباستثناء أرباح القطع البنوي نجد أن القطاع المصرفي الخاص في البنوك التقليدية، تحمل خسارة تشغيلية بقيمة 8 مليار ليرة سورية، وحفظت أربعة بنوك فقط أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنوي وهي بنوك (عودة - بيمو - فرنسيك - قطر) وباقي البنوك تحملت خسائر تشغيلية كان أكثرها لدى بنوك (العربي - بيبيلوس - سورية والخليج).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 30/9/2014 إلى 99.2 مليار ليرة سورية مقابل 83.8 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2013، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن - سورية إلى 2.4 مليار ليرة سورية كما في 30/9/2014 وكانت قيمتها 2.4 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2013.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 202 فرع و 10 مكاتب كما في نهاية عام 2014، منها 13 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن - سورية، مع العلم بانتظار تحسن الأوضاع الأمنية ليتم افتتاح فروع هي قيد التجهيز، أو إعادة تأهيل فروع مغلقة بسبب الأحداث الأمنية.

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطار البيوي	كفاءة رأس المال
الدولي للتجارة والتحويل	5,250,000	69,808,793	8,494,928	30	52,508,064	17,449,151	9,240,420	6,856,705	3,417	1,844,829	17.6%
بنمو السعودي الفرنسي	5,000,000	140,097,208	11,413,761	38	119,645,605	24,499,913	12,910,408	5,051,700	2,367,151	1,806,843	16.1%
سورية والمهجر	4,000,000	103,678,395	7,236,300	27	70,628,116	7,466,000	5,886,060	5,052,576	1,344,136	1,482,836	9.6%
الحرفي	5,050,000	44,802,451	5,995,582	19	36,374,430	13,099,660	17,663,749	9,175,980	-1,017,480	2,252,509	15.5%
عودة	5,724,500	63,322,856	9,745,348	22	46,364,570	18,615,846	7,081,642	7,891,648	2,520,580	2,252,964	23.8%
بيلوس	6,120,000	45,141,949	7,547,708	11	34,267,544	11,617,894	13,464,667	10,172,332	624,124	2,371,748	21.0%
سورية والدلج	3,000,000	37,612,270	1,489,888	12	29,563,125	10,428,910	7,181,968	4,690,287	-625,523	876,949	5.2%
فرسيك	5,250,000	52,350,240	7,573,118	9	27,163,118	10,814,458	5,311,208	5,484,717	2,923,064	2,408,532	11.9%
الأردن سورية	3,000,000	17,038,204	2,420,321	13	11,489,012	4,882,060	6,834,096	4,155,159	2,866	1,044,299	18.9%
الشرق	2,500,000	20,510,976	3,907,551	6	16,091,118	4,959,094	2,544,847	1,728,303	846,710	902,925	30.3%
قطر الوطني	15,000,000	44,196,505	33,408,214	15	9,001,929	1,737,474	1,835,278	1,826,134	6,294,821	6,227,497	233.4%
المجموع	59,894,500	638,559,847	99,232,719	202	453,096,631	125,570,459	89,954,343	62,085,541	15,283,866	23,471,931	

النتائج المالية

على الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار المصرف بزيادة التحوط والتوقف عن تكوين ايرد ضريبية الدخل تحمل خسارة بقيمة 207 مليون ليرة سورية بعد أن كانت في عام 2013 خسارة 165 مليون ليرة سورية، واستطاع تخفيض المصاريف التشغيلية بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية وبنسبة انخفاض 44% لتبلغ 1.4 مليار ليرة سورية عن عام 2013، فيما انخفضت إجمالي الموجودات بنسبة 8% حيث بلغت 16.8 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2013 حوالي 18.2 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن تحفظ البنك واحتفاظه بنسبة مخصصات عالية لمواجهة الأخطار المحتملة لتبلغ 4.1 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2014 بعد أن كانت 3.3 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2013، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 63%.

وقد انخفض رصيد ودائع العملاء بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2014 نحو 11.7 مليار ليرة سورية بعد أن كان 13.2 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013، وارتفعت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 20.5% لتصبح 4.8 مليار ليرة سورية لعام 2014 مقارنة بمبلغ 4 مليار ليرة سورية لعام 2013، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 25% لتبلغ 4.4 مليار ليرة سورية لعام 2014 مقارنة بمبلغ 5.9 مليار ليرة سورية لعام 2013، وجاء الرصيد نتيجة تسديدات بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية والباقي ناتج عن رصيد مخصصات مقابل تسهيلات وفوائد معلقة بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية وارتفاع سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 700 مليون ليرة سورية.

و بالحدث عن أهم بلود بيان الدخل فقد انخفض الدخل التشغيلي بقيمة 526 مليون ليرة سورية وبنسبة 31% ليبلغ 1.2 مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 482 مليون ليرة سورية لعام 2014، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية وبنسبة انخفاض 44% لتبلغ 1.4 مليار ليرة سورية .

الأنشطة والإنجازات

باشر بنك الأردن - سورية في النصف الثاني من عام 2014 باتخاذ إجراءات جديدة تركز على الأثر الإيجابي المتوقع لتكليف الاقتصاد السوري مع الحرب القائمة، بحيث كانت هذه الإجراءات متوافقة مع الاستراتيجية العامة للبنك والخاصة بإدارة الأزمة وتخفيض المخاطر، حيث تأمل أن تلمس نتائج هذه الإجراءات في عام 2015.

وقد كانت أهدافنا السابقة والمعققة خلال السنوات الماضية من الأزمة تركز على الحفاظ على نسب سيولة مريحة لمقابلة السحوبات المتوقعة، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية لدعم السيولة وتخفيض المخاطر، وجدولة التسهيلات الممنوحة للعملاء لتتألف تكوين مخصصات كبيرة، ومتابعة العملاء المتعثرين عن السداد لتحقيق الإيرادات المتوقعة.

فيما تم في عام 2014 التركيز على النقاط التالية

- دراسة إمكانية إعادة تفعيل منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة.
- القيام بدراسات واختبارات الضغط فيما يخص نسب السيولة وتوافقها مع ودائع العملاء وأجالها وتكلفتها وتركزها.
- متابعة العملاء الذين تم جدولة التسهيلات الممنوحة لهم سابقاً لتحقيق المبالغ والأقساط .
- التركيز على الحلول البديلة والناجحة فيما يخص تأمين مصادر الطاقة لاستمرار عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية.
- الاستمرار بضبط المصاريف والتلفقات قدر الإمكان.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً- محور العمليات والتنظيم

تم تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة البنك، بما يتوافق مع الإجراءات الخاصة بالبنك ومع متطلبات المرحلة والأزمة، حيث تم إضافة أقسام جديدة، فيما تم دمج أقسام أخرى، بهدف تأمين السلامة في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف العامة للبنك.

وركزت إدارة العمليات المركزية على شقين أساسيين خلال عام 2014 :

أولهما تحسين الإجراءات الخاصة بضمان سير المعاملات المصرفية الداخلية بسهولة ويسر من خلال أتمتة الأعمال، وتخفيض مخاطر الإجراءات الداخلية من خلال الرقابة الثنائية والثلاثية وزيادة مستوى إجراءات الأمان والرقابة بالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر .
وثانيهما ضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية من خلال إضافة برمجيات ومستلزمات معينة وجود مخيمات بديلة لمواجهة الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية، والحصول على البدائل المتعلقة بآلية استمرار الأعمال بالتعاون مع دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية.
كما تم تشغيل الربط الشبكي اللاسلكي لفروع البنك، وتم تشغيل الربط القضائي الاحتياطي بين فروع البنك في كافة المحافظات، من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية تحت أي ظرف كان.
بالإضافة لتركيب نظام مراقبة الشبكة، وتركيب مخدوم ونظام التخزين المركزي، وتحديث نظام السويفت المعمول به.

كما واصل البنك الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن - سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، ومع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي بسبب تأثيرات الأزمة، فقد قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على تعاملات العملاء، والاستمرار بالالتزام بقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

- ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة، كما تم القيام بما يلي :
- الاهتمام بتدريب ورفع مستوى الأداء لدى كادر وحدة التحقق بهدف زيادة كفاءة الدائرة في متابعة التزام البنك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تنظيم آلية المراسلات مع مصرف سورية المركزي، ومتابعة القوانين والتعاميم الصادرة من قبل الجهات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بتعديل إجراءات العمل وفقها وتعميمها داخل البنك، إضافة إلى الرد على أي استفسارات بخصوص تطبيقها ليتم الالتزام بها بالشكل الأمثل.
- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة إجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص والتي يتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بدائرة مراقبة الامتثال، ويتم إبلاغ الدائرة بأي من الانتهاكات أو الاختلافات لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات التي يتم اكتشافها من خلال قنوات اتصال معرفة بشكل واضح.

و قد تم تأجيل عقد الدورة التدريبية المخطط عقدها في عام 2014 على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتم عقدها خلال عام 2015 وذلك نتيجة إجراء تعديلات على سياسة مكافحة غسل الأموال وفق آخر القرارات الصادرة، فيما تم عقد دورات تدريبية خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية.

وبسبب أهمية إدارة المخاطر، خصوصاً في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد، حيث أن عمليات البنوك ترتبط باحتمال مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، كما إن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموازنة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

فقد تم خلال عام 2014 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك، وقد قامت إدارة المخاطر خلال عام 2014 بتحقيق ما يلي :

- تطوير سياسة اختبارات الجهد، حيث يتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Test) بشكل دوري وضمن أفضل الممارسات العالمية في مجال اختبارات الجهد.
- مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة ببنوك المصرف وذلك بشكل دوري.
- الاستثمار بأرشفة اليوميات الخاصة بالفروع إلكترونياً.
- مراجعة عقود التأمين الخاصة بالمصرف ودراسة بوالص التأمين الجديدة وذلك بشكل دوري.
- الانتهاء من تأسيس موقع حاسب جديد.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وخطة الإخلاء تماشياً مع متطلبات لجنة بازل وقرارات مصرف سورية المركزي والعمل على مراجعتها بشكل دوري.
- تم إنجاز خطط العمل البديلة، وإجراء التدريب اللازم للموظفين في حالة الكوارث لجميع أنظمة وأعمال البنك وإجراء فحص دوري.
- تطبيق نظام الربط الشبكي بين فروع المصرف.
- القيام بتحليل دوري لمحفظة البنك من ناحية الأخطار المصرفية والتركيزات.
- استكمال تطبيق خطة البنك تجاه تطبيق مقررات بازل II.
- تم إنشاء أرشيف مركزي لحفظ المعاملات التي ترد من الفروع وكذلك حفظ الحوافز اليومية لدوائر الإدارة والفروع في غرفة محصنة وضمن ملفات وحافظ بطريقة سهلة ومنظمة، ومحمية من التلف والضياع، وتم تعيين موظفين وتدريبهم لهذه الغاية.
- متابعة كافة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ووضع مخفضات لها، وتطوير منهجية التقارير الخاصة بإدارة المخاطر.
- شراء برامج الكترونية خاصة بأمن وحماية المعلومات، ومتابعة تنفيذ بنود سياسة أمن المعلومات.
- تحديث ملفات المخاطر على مستوى فروع المصرف، على النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (Care web)
- واستمرت دائرة الخزينة بنشاطها في عمليات القطع الأجنبي وإدارة عمليات التداول بالعملة الأجنبية وإدارة السيولة وتوظيفها ضمن إطار القوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي وضمن إمكانية بيئة العمل المتاحة حيث تم :
- الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية.
- متابعة وتعديل نشرات أسعار العملات التي يتقاضاها البنك حسب السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد.
- متابعة مراكز القطع لتحقيق عائد وريحية.
- استثمار وتوظيف الفائض من العملات في ودائع لدى البنوك الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق عائد مناسب.

ثانياً- المحور المالي

تعمل البنك خسائر بقيمة 207 مليون ليرة سورية بعد أن كانت في عام 2013 خسارة بقيمة 165 مليون، وذلك نتيجة زيادة التحوط والتوقف عن تكوين ايرك ضريبة الدخل، كما استطاع تخفيض المصاريف التشغيلية بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية وبنسبة انخفاض 44% لتبلغ 1.4 مليار ليرة سورية عن عام 2013.

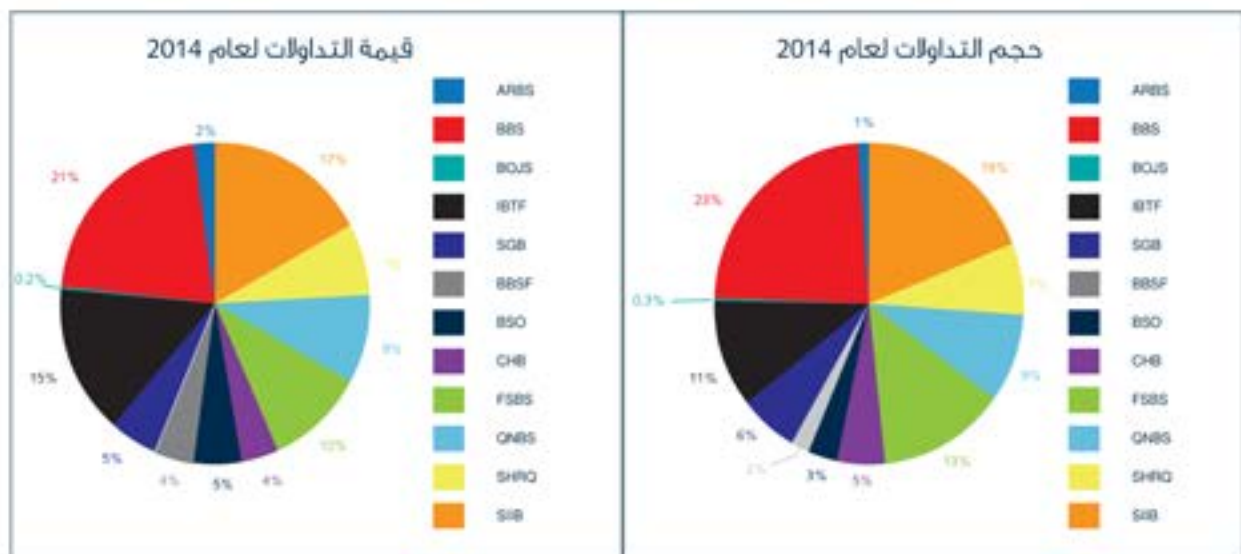
كما تم تخفيض كلفة ودائع العملاء بالتركيز على الودائع المنخفضة التكلفة والتخلي عن الودائع المكلفة أو تغيير أسعار الفوائد، حيث انخفض رصيد ودائع العملاء بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2014 نحو 11.7 مليار ليرة سورية بعد أن كان 13.2 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2013، وحافظ على نسب سيولة آمنة وأعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 63%.

واستمر البنك برصد المخصصات مقابل مخاطر الائحة وعدم السداد، حيث بلغت 4.1 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2014 بعد أن كانت 3.3 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2013.

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد تأثر سعر سهم بنك الأردن - سورية في عام 2014 كما باقي الأسهم في السوق المالي، بتأثيرات الأزمة التي تشهدها البلاد، حيث انخفض سعر سهم بنك الأردن - سورية من 106.75 ل.س في بداية عام 2014، ووصل إلى 89.75 ل.س في نهاية عام 2014، بانخفاض بنسبة 16%.

في حين بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن - سورية 68,444 سهم خلال عام 2014، وكان حجم التداول الأكبر في آذار من عام 2014 بنحو 11,150 سهم. وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن - سورية 6,621,381 ل.س خلال عام 2014. وبلغت عدد الصفقات التي تمت على سهم بنك الأردن - سورية 71 صفقة خلال عام 2014.

عدد الصفقات	قيمة التداول		حجم التداول		
	2014	2013	2014	2013	
71	147	6,621,381	12,899,197	68,444	128,753
6,375	10,075	2,677,732,716	1,940,935,560	20,110,480	15,802,10
1.1%	1.5%	0.2%	0.7%	0.3%	0.8%
بنك الأردن - سورية					
قطاع البنوك					
حصة بنك الأردن سورية					



ثالثاً - محور السوق والعملاء

تم القيام بعدة دراسات خاصة بالسوق السورية والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتم إعادة التواصل مع العملاء بهدف البحث عن حاجاتهم المصرفية والتي تغيرت مع ظروف الأزمة التي تمر بها البلاد، كما تم تحديث ملفات العملاء في البنك، وتم القيام بدراسة لإعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة بعد تجميد المنح خلال السنوات السابقة بسبب المخاطر العالية.

بالإضافة إلى دراسة تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحديث الموقع الإلكتروني لتلبية متطلبات العملاء.

فيما تم التركيز أكثر على توسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات التكلفة المنخفضة والاستغناء عن الودائع ذات التكلفة المرتفعة، حيث تم استقطاب ما يقارب 2.4 مليار ليرة سورية موزعة على عدد كبير من العملاء وبأجل متنوعة، كما تم استقطاب حسابات جارية تتمتع ببنات أرصبتها تقارب 307 مليون ليرة سورية. فيما تم تقديم الخدمات المرتبطة بالتصدير والاستيراد بدعم من مصرف سورية المركزي، حيث قام البنك، ببيع القسط الأجنبي من خلال مصرف سورية المركزي لتسديد بوالص التحصيل الخاصة بمستوردة العمل من الخارج وكانت نسبتها ضئيلة نسبياً، فيما سيتم التركيز على تفعيلها أكثر، بالإضافة إلى تنظيم تعهدات التصدير حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمصدرين السوريين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم أو بضائعهم إلى الخارج.

وتم الاستمرار بتعديل العمولات التي يتقاضاها البنك بما يتناسب مع الوضع الحالي للسوق، ويحقق إيرادات للبنك من هذه العمولات.

فيما تم التركيز أكثر على متابعة الحسابات وتحصيل الديون، وبلغت تحصيلات عام 2014 للديون المصنفة غير منتجة لعملاء الأفراد حوالي 57.2 مليون ليرة سورية، أما بالنسبة للمبالغ المحصلة للديون المصنفة غير منتجة لعملاء الشركات فقد بلغت في العام 2014 حوالي 250 مليون ليرة سورية.

شبكة الفروع ومناخ التوزيع

بلغ عدد فروع بنك الأردن سورية 13 فرع ومكتب واحد، موزعة على 6 محافظات، منها 3 فروع مغلقة بشكل مؤقت لحين تحسن الأوضاع الأمنية في تلك المناطق، فيما تم في شهر أيلول من عام 2014 إعادة افتتاح فرع حمص، بعد إعادة تأهيله.

وتم القيام بدراسات لإعادة تفعيل خطة التفرع في البنك من خلال استهداف محافظات ومناطق جديدة في عام 2015، وليس هناك نية لإغلاق أي فرع في عام 2015، بينما نسعى لإعادة افتتاح الفروع المغلقة، حيث يرتبط ذلك بالأحداث التي تشهدها مناطق الفروع.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2014 والمتواجدة ضمن فروع بنك الأردن - سورية العاملة 10 أجهزة، موزعة ضمن 9 فروع، ويتم العمل على تركيب صراف آلي في فرع العباسيين بانتظار استكمال الموافقات المطلوبة.

كما تم دراسة تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحديث الموقع الإلكتروني في تصميمه و آلية عمله لتلبية متطلبات العملاء بالتنسيق والتعاون مع بنك الأردن - الأردن.

دور البنك في خدمة المجتمع المحلي

قام البنك بالرعاية العاسية للمعرض التوثيقي (معاً من أجل سورية) والذي تم في شهر حزيران من عام 2014 ضمن فندق الشيراتون وبمشاركة كبرى الفعاليات التجارية والاقتصادية وبحضور العديد من الوزراء والفعاليات الحكومية، حيث أكد البنك قوة تواجده في السوق السورية، وعلى أهمية دور القطاع المصرفي في المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار، وعلى أهمية تكاتف جهود القطاع الخاص والعام لمواجهة الأزمة، والبدا بمرحلة إعادة الإعمار والنشاط لعجلة الاقتصاد السوري، وتم تسليم الدرع العاسي من قبل وزير الإعلام الدكتور عمران الزعبي.

كما استمر البنك بمتابعة برنامج تدريب طلاب الجامعات في البنك من ذوي الاختصاص في المجالات الحاسوبية والمصرفية، وبما لا يتعارض مع سرية العمل المصرفي، وفق اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجامعات الحكومية.



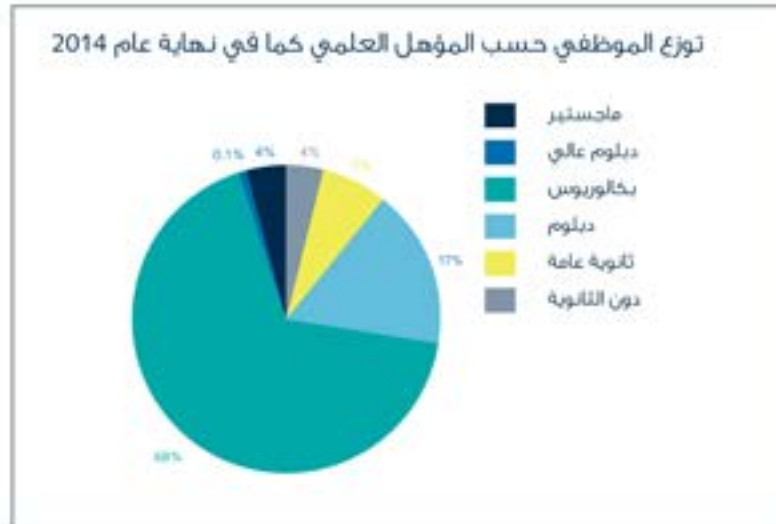
رابعاً- محور الموارد البشرية

سعت إدارة بنك الأردن - سورية للحفاظ على الموظفين الأكفاء، وتم القيام بإجراءات هدفها التخفيف من ارتفاع غلاء المعيشة من خلال المنح والمكافآت، كما تم استكمال بعض الشواغر الناجمة عن الاستقالات، وإعداد آلية لمراقبة حسابات الموظفين بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان الالتزام بتعليمات البنك المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسعت الدائرة لتوفير الكادر البشري اللازم لضمان استمرار العمل، وتوظيف القوة البشرية المتوفرة في البنك بالشكل الأمثل، حيث تم زيادة عدد الموظفين من 163 موظف في نهاية عام 2013، إلى 193 موظف في نهاية عام 2014 من ضمنهم 64 موظف جديد.

عدد موظفي بنك الأردن- سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2014

البيان	العدد
ماجستير	8
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	131
دبلوم	32
ثانوية عامة	13
دون الثانوية	8
المجموع	193

توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي كما في نهاية عام 2014



وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على استمرارية العمل، من خلال نقل بعض الموظفين بين الفروع والدوائر المختلفة، حسب مقتضيات ومتطلبات العمل، تبعاً لما يتم من أحداث في بعض المناطق.

توزيع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2014

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الإدارة العامة والمراكز	118	فرع الباريون / حلب	5
فرع شارع بغداد	12	فرع العزيزية / حلب	6
فرع أبوهمانة	12	فرع اللاذقية	9
فرع العباسيين	9	فرع حمص	4
فرع جرمانا	5	فرع طرطوس	6
فرع شارع الفيصل / حلب	7	المجموع	193

وتم القيام بدورات داخلية وخارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية، كما تم المشاركة بشدات وورشات عمل، وفيما يلي تفاصيلها :

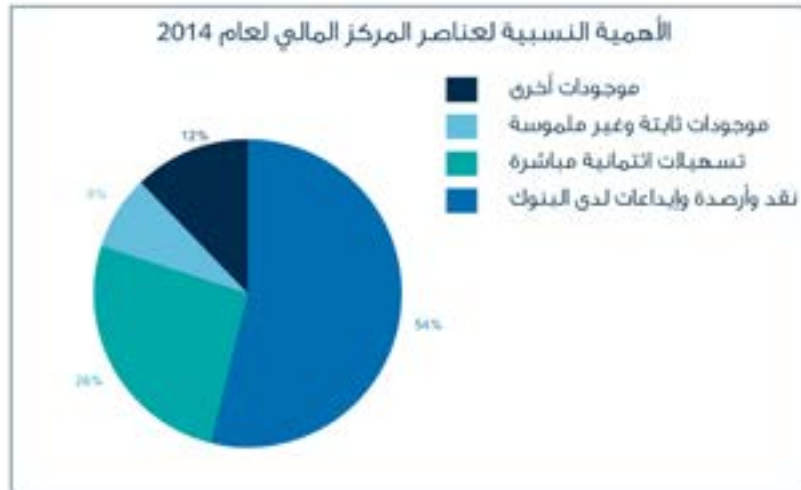
الجهات المنظمة	عدد الدورات	عدد المستفيدين
نيوهورايزن- غرفة تجارة دمشق- مركز التنمية للتعليم والتطوير- مركز الأعمال والمؤسسات السوري (skills) - المكتب الاقليمي للاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزييف- مجموعة اميمكس بالتعاون مع المكتب الاقليمي للاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزييف- جمعية المحاسبين القانونيين .	21	70
بنك الأردن- سورية	1	68
بنك الأردن- الأردن	3	3
الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب - مركز التدريب والتأهيل المصرفي - المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA	3	4
المجموع	28	145

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2014

أولاً : الموجودات

انخفضت إجمالي الموجودات في نهاية 2014 بقيمة 1.3 مليار ليرة سورية، ونسبة انخفاض 8% عن العام 2013، لتبلغ قيمتها 16.8 مليار ليرة سورية، في نهاية عام 2014، حيث انخفضت الأرصدة النقدية بقيمة 892 مليون ليرة سورية، ونسبة 17% عن عام 2013 وذلك نتيجة لانخفاض ودائع العملاء لدى البنك حيث سجلت انخفاضاً بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية ونسبة 11% عن العام 2013 لتصل إلى 11.7 مليار ليرة سورية.

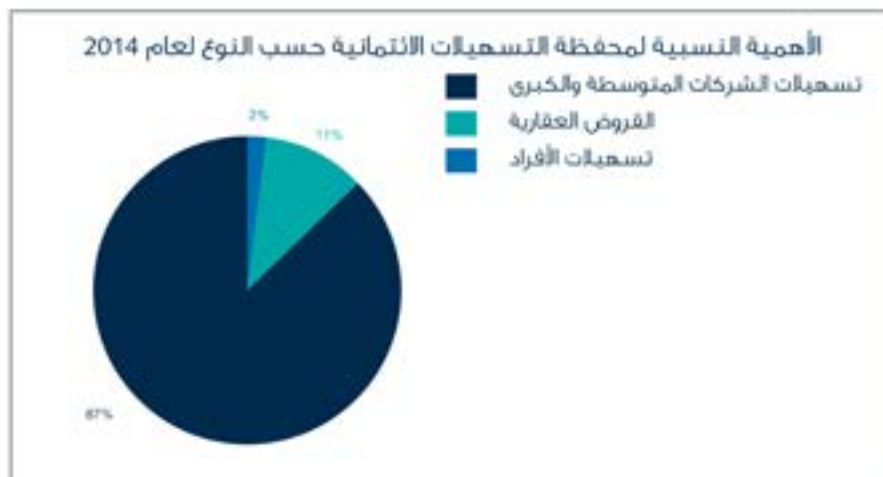
عناصر الموجودات				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو %
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	9,005,196	9,083,530	-78,334	-1%
تسهيلات ائتمانية مباشرة	4,418,092	5,883,322	-1,465,230	-25%
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,301,603	1,401,023	-99,420	-7%
موجودات أخرى	2,058,833	1,786,057	272,776	15%
مجموع الموجودات	16,783,724	18,153,934	-1,370,210	-8%



التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن- سورية وعند بداية الأزمة بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هكذا أزمة من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) بمقدار 151 مليون ليرة سورية ونسبة 59% عن عام 2013، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية بمقدار 43 مليون ليرة سورية ونسبة 8% عن عام 2013، وكذلك تسهيلات قطاع الشركات انخفاض بنسبة 25% بمبلغ 1.3 مليار ليرة سورية عن عام 2013، وانخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 25%، بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية منها تسديدات بقيمة 1.1 مليار ليرة سورية والباقي ناتج عن رصد مخصصات مقابل تدني التسهيلات وارتفاع سعر الصرف الذي أثر بارتفاع قيمة التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

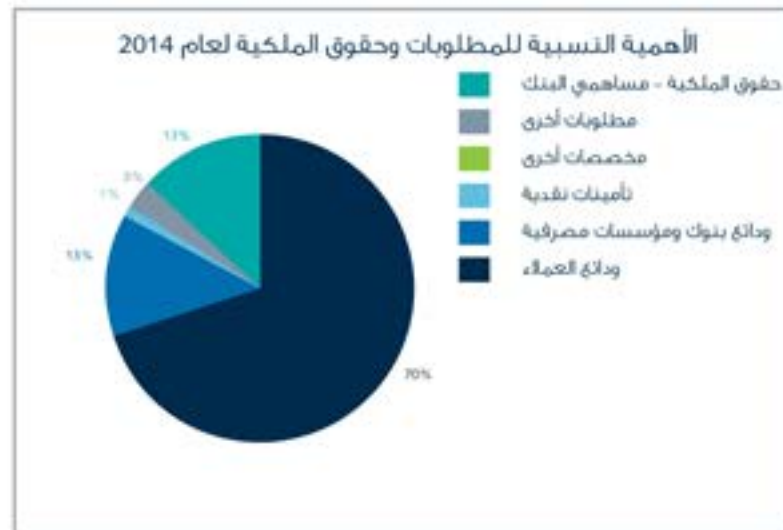
إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو %
تسهيلات الأفراد	103,744	255,243	- 151,499	-59%
القروض العقارية	492,646	536,494	- 43,848	-8%
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	3,821,702	5,091,585	-1,269,883	-25%
مجموع التسهيلات المباشرة	4,418,092	5,883,322	-1,465,230	-25%



ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

انخفضت حقوق المساهمين بمقدار صافي الخسائر بعد الضريبة والمخصصات والبالغ 206 مليون ليرة سورية، ليزداد من 2.4 مليار ليرة سورية عام 2013 إلى 2.6 مليار ليرة سورية عام 2014 .

المطلوبات وحقوق الملكية				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو %
ودائع العملاء	11,688,568	13,138,831	-1,450,264	-11%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,221,337	2,046,872	174,465	9%
تأمينات نقدية	101,611	142,760	-41,149	-29%
مخصصات أخرى	78,430	36,926	41,504	112%
مطلوبات أخرى	483,270	371,091	112,179	30%
حقوق الملكية - مساهمي البنك	2,210,509	2,417,454	-206,945	-8%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	16,783,724	18,153,934	-1,370,210	-8%

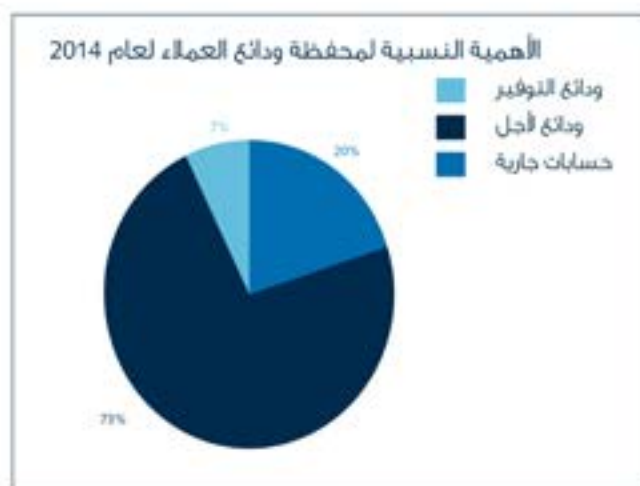


ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقوبات التي من الممكن أن يتعرض لها مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

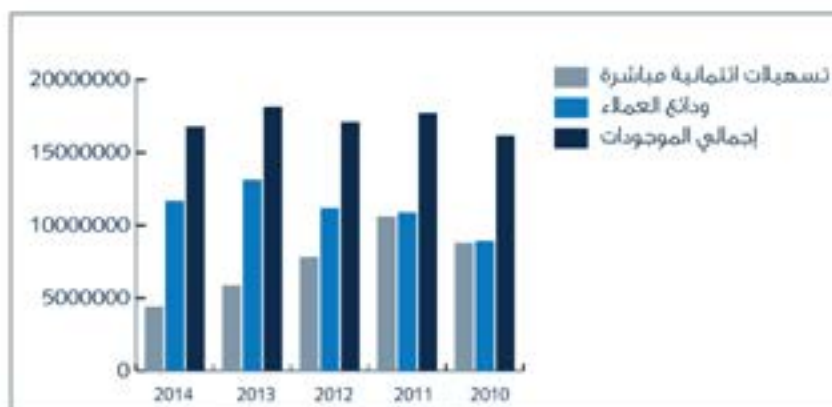
حيث سجلت ودائع العملاء انخفاضاً بقيمة 1.5 مليار ليرة سورية، ونسبة 11% عن العام 2013 لتبلغ 11.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014، ويأتي هذا الانخفاض في حجم الودائع نتيجة الانخفاض الذي طرأ على حجم الحسابات الجارية وودائع الأجل ذات التكلفة العالية وزيادة ودائع التوفير بقيمة 202 مليون ليرة سورية

توزيع ودائع العملاء حسب نوع الحساب				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو %
حسابات جارية	2,322,283	3,465,135	(1,142,852)	-33%
ودائع لأجل	8,490,818	9,006,280	(515,462)	-6%
ودائع التوفير	861,280	659,237	202,043	31%
حسابات مجمدة*	14,186	8,180	6,006	73%
المجموع	11,688,568	13,138,832	(1,450,264)	-11%



*حسابات مجمدة: الودائع التي تمثل الاحتياطي النقدي لمؤسسات المصارف حيث يتوجب عليها بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسعاليها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي					
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067



السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم			
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك (بملايين الليرات السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بملايين الليرات السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
2009	2,842	(193,7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	124.75
2014	2,210	(207)	89.75

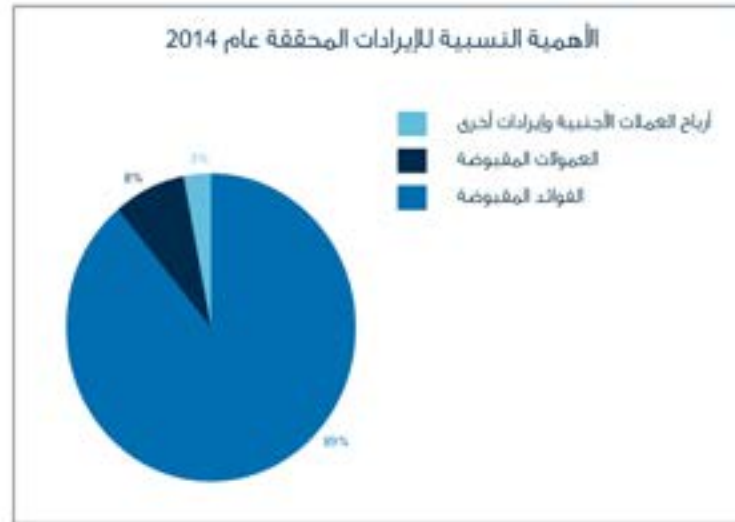


ثالثاً : نتائج أعمال البنك

- الإيرادات والعمولات

أثرت الأوضاع والظروف التي يعيشها القطر العربي السوري على الأوضاع الاقتصادية وانعكس ذلك على نتائج أعمال بنك الأردن- سورية، فبلغ صافي الخسارة 207 مليون ليرة سورية بنهاية عام 2014 مقابل 165 مليون ليرة سورية خسارة نهاية عام 2013 بزيادة في الخسارة قدرها 42 مليون ليرة سورية وذلك بسبب انخفاض الدخل التشغيلي بمقدار 526 مليون ليرة سورية حيث بلغ 1.18 مليار ليرة سورية في عام 2014 وبأني هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الإيراد من القوائد المقبوضة نتيجة لاساسية التحفظ بمنح التسهيلات.

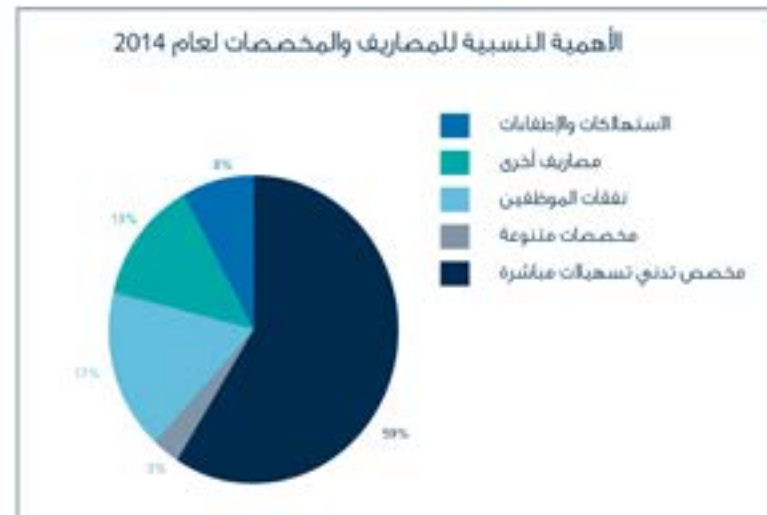
تطور الإيرادات				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو %
الفوائد المقبوضة	482,323	748,060	(265.737)	-36%
العمولات المقبوضة	41,806	31,407	10,399	33%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	16,792	95,992	(79.200)	-82%
المجموع	540,922	875,459	(334.537)	-38%



- المصروفات والمخصصات

انخفضت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 1.4 مليار ليرة سورية نهاية عام 2014 بمبلغ انخفاض وقدره 1.1 مليار ليرة سورية ونسبة انخفاض 44% عن عام 2013 الذي سجل رقماً وقدره 2.6 مليار ليرة سورية، ويعود سبب الانخفاض الواضح في النفقات التشغيلية إلى انخفاض مصروف مخصص تدارك التسهيلات الائتمانية من 2 مليار عام 2013 إلى 800 مليون عام 2014.

تطور المصاريف والمخصصات				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2014	2013	مبلغ النمو	نسبة النمو Z
مخصص تدارك تسهيلات مباشرة	822,641	2,019,949	(1,197,308)	-59%
مخصصات متنوعة	41,767	27,434	14,333	52%
نفقات الموظفين	231,257	242,402	(11,145)	-5%
مصاريف أخرى	181,725	111,953	69,772	62%
الاستهلاك والإطفاءات	108,573	106,529	2,044	2%
المجموع	1,385,963	2,508,267	(1,122,304)	-44%



رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن - سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 63% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 29% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة العملاء المالية 17.28% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل (2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (2011 - 2012 - 2013 - 2014)

السنة المالية	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	(8.9)%	(6.83)%	(13.88)%	3.51%
العائد على رأس المال	(6.9)%	(5.51)%	(12)%	3.47%
العائد على متوسط الموجودات	(1.2)%	(0.91)%	(2.1)%	0.59%
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	2.82%	4.12%	6.63%	6.01%
مصرف الفائدة إلى متوسط الموجودات	(4.20)%	4.27%	5.8%	4.13%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	(1.44)%	(0.15)%	1.72%	1.75%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	61.02%	56.7%	37.5%	29.2%
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	72.52%	60.3%	37.4%	7.4%
نسبة كفاية رأس المال	17.28%	19.3%	26.5%	30.1%
نسبة السيولة القانونية	63%	57%	47%	35%

المؤشرات المالية للسنوات (2011 - 2012 - 2013 - 2014)

السنة المالية	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	16,784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	4,418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	13,910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية - مساهمي البنك	2,210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة	(207)	(803)	(600)	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية

ستتوافق أهدافنا المستقبلية في عام 2015 مع بدء الاقتصاد السوري بعودة نشاطه منفوعاً بالآثار الإيجابية لتكثيف الاقتصاد السوري مع الأزمة القائمة، بحيث تكون سياستنا متركزة على إعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة تتناسب مع ظروف المرحلة ومخاطرها وبناء على دراسات واضحة، وبموازاة ذلك الاستمرار بتكثيف الجهود لتحصيل الديون ومتابعة العملاء، والتركيز أكثر على بعض المنتجات والخدمات مثل بيع القسط الأجنبي لتسديد بوالص التحصيل وتعبئات التصدير، إضافة لإعادة تفعيل خطة التفرغ واستهداف محافظات ومناطق جديدة، مع الاستمرار بالحفاظ على نسب سيولة آمنة، والتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل مع توسيع قاعدة المودعين، وتعزيز شبكات الاتصال البديلة، والحفاظ على البيانات بشكل آمن، وتأمين استمرارية عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بتطوير الكادر البشري مع الحفاظ على المتراء والمسؤولين الرئيسيين، بالإضافة للاستفادة من الدراسات السابقة بخصوص تغير حاجات العملاء المصرفية حسب المرحلة الزمنية، ودراسة إمكانية تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء.

وستتركز خطة العمل وفق التوجهات العامة لبنك الأردن سورية، ضمن أربعة محاور حسب توجهات البنك، وهي:

أولاً- محور العمليات والتنظيم

- تحسين مراكز الحاسب الرئيسي والزيدي بما يتوافق مع المعايير العالمية بهذا المجال TIA-942.
- تركيب تجهيزات الحماية الشبكية وإجراء القحوصات الدورية المتعلقة بأمن المعلومات (Penetration Tests).
- تأمين التجهيزات والربط الشبكي لاقتراح فروع جديدة.
- تطبيق التوثبات العالمية المعروفة والموصى بها من الهيئات الرقابية ذات الاختصاص لتوفير عوامل الحماية والأمان للمعلومات والمستخدمين شاملاً ذلك اعتماد النظام الإصداريات الحديثة من قواعد البيانات (Oracle 11).
- تحديث الموقع الإلكتروني الخاص ببنك الأردن سورية، بالتعاون مع بنك الأردن - الأردن.
- دراسة تشغيل نظام البنك الإلكتروني بالتعاون مع بنك الأردن - الأردن، بما يلبي متطلبات السلطات الرقابية والمناهضة.
- تحديث نظام قواعد البيانات الخاص بنظام البنك ICBS بالتعاون مع بنك الأردن - الأردن.
- تحديث نظام البريد الإلكتروني Exchange 2010.
- تطبيق نظام أرشفة ملفات العملاء إلكترونياً.
- تطبيق أنظمة حماية شبكة البنك و أنظمة كشف و منع الاختراق.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها ومتابعة الالتزام بها وثبينة متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، إضافة إلى كافة التعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية، إضافة للتخوط بصورة مستمرة للأوضاع الزمنية.
- متابعة التحديث على الأوصاف الوظيفية والهيكل التنظيمية الداخلية حسب الحاجة ومتطلبات المرحلة.
- إعداد دورات وبرامج توعية للموظفين وتشجيع العاملين على تطبيق الإجراءات الرقابية وغرس ثقافة الامتثال واعتبارها جزءاً من مجموعة أعمال ومهام البنك.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أي خروقات أو انتهاكات للقوانين والأنظمة وإجراءات العمل والإبلاغ عنها، واتخاذ التدابير الكفيلة بحلها وعدم تكرارها.
- مراجعة السياسات الموضوعية وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة وخاصة سياسة إجراءات الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة للأنشطة المرتبطة بهذه السياسات.
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- تطوير خطة استمرارية العمل وتحديثها وفق أفضل الممارسات، ومتابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- الاستمرار بتطبيق المنهجية الخاصة باختبارات الجهد.
- متابعة تطبيق اتفاقية بازل II والتأكد من التزام المصرف بكافة متطلبات الجهات الرقابية بشكل ريعي.
- التحضير لتطبيق المعايير الخاصة بالسيولة ومتطلبات أخرى وذلك حسب قواعد بازل III.
- العمل على تحديث قاعدة البيانات عن عملاء البنك وتطوير نظم إعداد وبناء التقارير، والوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة، والتوظيف الأمثل للموارد التقنية الحالية للبنك، وبما يدعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية والإدارية، ويعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشركات العملاء، نتيجة لاستمرار الأزمة، وأثر ذلك على كافة الجوانب.
- متابعة العمل على أرشفة الحوافظ للسنوات السابقة، والتأكد من اكتمال التوافق في حال وُجنت-
- رفع مستوى تقييم (الفروع/ الدوائر) وسيتم ذلك من خلال :
- رفع مستوى التقييم لكافة الفروع ليصبح بحد أدنى B+.
- بالنسبة لباقي الدوائر الغير مطبق عليها برنامج Care يتم ذلك من خلال تقليل عدد الملاحظات ذات المخاطر العالية في التقرير .
- الاستمرار بتطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أحدث الممارسات والمعايير الدولية المطبقة، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل وبما يقلل من حجم المخاطر الناتجة عن نقاط الضعف في الإجراءات المتبعة، وتطوير إجراءات ووسائل رقابية تسهم في تطوير العمل وخدمة العميل.
- متابعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق السابقة (دوائر - فروع) وسيتم ذلك من خلال :
- تطوير قائمة المراجعة الدورية بأخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات.
- زيارة أفرع البنك للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- المتابعة المستمرة للفروع والدوائر للتحقق من استكمال كافة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق.
- متابعة الالتزام بالممارسات الدولية وآخر المستجدات على هذا الصعيد والإعداد لإجراءات اللازمة لحماية البنك من أي تعارض مع القوانين الجديدة المطروحة على مستوى العالم.

- تطوير ومتابعة تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعديل عليها بما يتماشى مع تحديات المرحلة الحالية.
- متابعة تنظيم الدورات التدريبية لضمان تفهم الموظفين للإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإطلاعهم على آخر المستجدات بهذا الخصوص.
- مواكبة التطورات في الأنظمة والبرمجيات المرتبطة بالعمل والمستجدة على نطاق الممارسات المصرفية وإعداد آليات العمل المرتبطة بها لتتبعها ضمن إطار عمل البنك وإجراءاته.
- توفير أدلة العمل الإرشادية التي تسهل عمل الفروع والوحدات وتوضح تعليمات الجهات الرقابية المرتبطة بها.

وفي مجال تحسين أعمال دائرة الخزينة والاستثمار، سيتم التركيز على ما يلي :

- تحقيق عائد من عمليات بيع القطع إن كان من خلال السعي لزيادة عمليات تمويل البوالص أو تسعير النشرات لزيادة عمليات البيع لدى الفروع ومراكز تنمية الأعمال.
- توظيف أية مبالغ فائضة في ودائع لدى البنوك واستقطاب ودائع من البنوك في حال وجود عجز مؤقت مع محاولة لتحقيق عائد يفوق كلفة ودائع البنوك لدينا.
- متابعة تعليمات مصرف سورية المركزي وجميع الجهات التشريعية والعمل على توظيفها ضمن إطار تحقيق أهداف العمل مع التأكد من الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بالأعمال التي ينجم عنها مخاطر سوقية .
- العمل على اعتماد أية إغلاق مراكز القطع المفتوحة بشكل يومي لدى (الفروع ومراكز تنمية أعمال الشركات) مع المركز (دائرة الخزينة) وبأسعار صرف حسب ضرورة تحقيق الربحية.

ثانياً- المحور المالي

- الاستمرار بحسب المصاريف والتفقات قدر الإمكان.
- الحفاظ على نسب سيولة آمنة، توافق النسب المحددة من قبل المصرف المركزي كحد أدنى، وتوجهاتنا بحيث لا تقل عن 50% لكافة العملات، و 22% لليرة السورية.
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8%.
- تحقيق عائد أكبر من عملية تمويل البوالص.
- إعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة، تتناسب مع المرحلة الحالية واستمرار الأزمة واحتياجات العملاء.
- تحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العملات في السوق وللتكلفة التي يتحملها المصرف ومداخلة للمصاريف الأخرى.
- تخفيض كلفة الأموال على الودائع.
- زيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات من خلال ما يلي :
- توسيع كادر التحصيل في المحافظات والمناطق بما يخدم عمل الدائرة وينعكس إيجاباً على زيادة المبالغ المحصلة.
- التواصل الدائم مع العملاء المتعثرين وبحث الأليات التي تضمن التزامهم بسداد التزاماتهم تجاه البنك.
- السعي لتعزيز دور الفروع للمساهمة الفعالة في تحصيل الديون.
- القيام بدورات تدريبية لموظفي دائرة المتابعة والتحصيل بهدف تطوير أداء وإمكانيات الموظفين بشكل دائم .

ثالثاً- محور السوق والعملاء

- العمل على زيادة حجم الودائع المستقطبة باليرة السورية وبالكلفة الأقل، بما يتناسب واحتياجات البنك.
- متابعة الحسابات تحت المراقبة والمتعثرة.
- تحقيق نمو في الودائع بمبلغ لا يقل عن 2 مليار ليرة سورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين.
- عدم التوسع في الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، لارتفاع تكلفتها وانخفاض فرص توظيفها.
- تكثيف جهود المتابعة للحسابات الموضوعة تحت التشديد، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك بأقصى وقت.
- إعادة منح تسهيلات ائتمانية لعملاء مراكز تنمية أعمال الشركات الفاعلين والملتزمين بسداد التزاماتهم لدينا وذلك بضمانات عقارية، للقاعات محددة ووفق شروط وضوابط تراعي التجربة السابقة والظروف الأمنية الحالية.
- محاولة خفض التسهيلات غير العاملة القائمة، لتفادي تصنيف حسابات جديدة، من خلال :
- جدولة الحسابات التي تسمح بذلك، سواء كانت مصنفة عاملة أو غير منتجة.
- تكثيف عمليات التحصيل بكافة الوسائل، والعمل لتفادي تصنيف المزيد من الحسابات وما يتبعها من تعليق للوفاء ورصد المخصصات اللازمة.
- إعادة تخمين العقارات المرهونة لصالح البنك، مع مراعاة الأوضاع الأمنية الحالية، وذلك تنفيذاً لتعليمات السلطات الرقابية، إضافة لتأثير ذلك على قيمة المخصصات تبعاً للقيم التقديرية للعقارات.
- التواصل الدائم مع العملاء لتحديث بياناتهم، في ظل الأحداث التي أفرزتها الأزمة.
- إعداد إجراءات عمل خاصة بشكاوى العملاء لتحسين مستوى الخدمات المقدمة، بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي.
- إعادة تأهيل الفروع المتضررة عند تحسين الظروف الأمنية في تلك المناطق، كما تم في فرع حمص الذي أعيد افتتاحه عام 2014.
- التفرع ضمن محافظة السويداء باعتبارها من المحافظات الآمنة، لدعم أعمال البنك من ناحية الودائع والتسهيلات الائتمانية.
- تحقيق نمو في الودائع بنسبة لا تقل عن 17%، من خلال توسيع قاعدة المودعين، وربط الودائع على مدد وشرائح مختلفة وبالكلفة الأقل، والمحافظة على حجم الودائع الحالية، والحفاظ على نسبة الودائع إلى التسهيلات بما لا يقل عن 118%، والتركيز على زيادة حجم الودائع لأجل باليرة السورية.

- الحفاظ على نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى التسهيلات بالعملة الأجنبية، بحيث لا تقل للنسبة عن 135%.
- الاستمرار بمحاولة تخفيض تكلفة الأموال، من خلال التوسع باستقطاب وزيادة أرصدة حسابات الطلب.
- تكثيف جهود المتابعة بخصوص الحسابات الموضوعة تحت التشديد، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.
- محاولة خفض التسهيلات غير العاملة القائمة، لتقادي تصنيف حسابات جديدة، من خلال :
- جدولة الحسابات التي تسمح بذلك، سواء كانت مصنفة عاملة أو غير منتجة.
- تكثيف عمليات التحصيل، لتقادي تصنيف المزيد من الحسابات وما يتبعها من تعليق للقوائد ورصد المخصصات اللازمة.

رابعاً- محور الموارد البشرية

- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية، في ظل الظروف الأمنية التي تشهدها سورية.
- البحث عن مرشحين مناسبين لملء الوظائف الشاغرة في البنك والذين يتمتعون بتحصيل علمي جيد وخبرة وكفاءة عالية .
- متابعة خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف، بما يضمن استمرارية العمل، عند الغياب المفاجئ بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، أو الاستقالات وخلافه.
- تطوير سياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بأسس التعيين وتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف، وبما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين.



الحوكمة

يولي بنك الأردن- سورية، وانطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن- سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناطقة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك بدليل الحوكمة حسب المعايير التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :-

1. الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا يربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.

3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.

5. يطلع الرئيس بما يلي :

- يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأئمة المصرف.
- إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافٍ.
- إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
- دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.

- التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.

- التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن- سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية النافذة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات ومقررات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (6) اجتماعات خلال عام 2014.

(أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحات رقم (113-114) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في التقرير صفحة رقم (124))
ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن- سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد ماهر عربي كاتبي	رئيساً
السيد نقولا يوسف البهو	عضو
السيد رياض توفيق نجمة	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2014 حيث اجتمعت اللجنة مع المنطق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، ولم تجتمع مع مدير التدقيق الداخلي أي اجتماع.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقدم بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.

9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافأته وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.
13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختلافات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة. تتألف اللجنة من السادة :

السيد توفيق شاكور فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو

هذا واجتمعت اللجنة اجتماعين خلال عام 2014، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2014. وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :-

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبلود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمنه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتفقد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالنيل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي والغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراؤها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمستلزمات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا النيل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
 - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
 - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
 - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
 - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
 - عدم إقضاء أسرار البنك.
 - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
 - التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
 - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.

9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحتياً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك. تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد ماهر عربي كاتبي رئيساً

السيد أسامة سمير السكري عضو

السيد رياض توفيق نجمة عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2014، ولم تجتمع مع مدير المخاطر أي اجتماع خلال عام 2014.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :-

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل يسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة القوية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر .
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر .
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد توفيق شاكر فاخوري

السيد شاكر توفيق فاخوري

السيد عبد العزيز رشيد السخني

السيد أسعد نزار هارون

هذا واجتمعت اللجنة اجتماعين خلال عام 2014.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
 2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك



أمانة سر المجلس :

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين والسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيد شاكر توفيق فاخوري أمين سر للمجلس اعتباراً من 25/7/2010، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح :

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الإستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:-

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي :

1 - التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:-

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت كافية تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.

4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإتجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
 5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معوقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
 6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
 7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
 8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والوحدات التي تم تدقيقها.
 9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
 10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
 11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
 12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمنقذ الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرار حدوثها.
 13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود اسلالم، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
 14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمنقذ الخارجي.
 15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
 - إبراز مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
 - الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
 - ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
 - إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
 - الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م/ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
 - نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي.
 - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
 - نظام التدقيق.
 - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
 - الكفاءة المهنية.
 - مجال التدقيق.
 - إجراءات التدقيق الداخلي.
 - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
 - لجنة التدقيق الداخلي.
 - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.
- هذا وسيقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2 - التدقيق الخارجي

أما المنقذ الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويأري مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاريه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3 - إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القول المدروس للمخاطر، بهدف الموازنة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والتنوعية في البنك وبشكل منظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- 3. تضمنين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- 4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- 5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات ذات الأرقام (74-93-100-106-107-253-390م/ن/ب/4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4 - الامتثال

- لدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال :
1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
 2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
 3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
 4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
 5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأنظمة التشريعية النافذة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6 - السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتطوي الحوكمة لبنك الأردن - سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمسائلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر مخصصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة. وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.



01	21653	25611	3825	8251
02	34319	29428	5435	8929
03	33367	27485	7652	14775
04	16497	19394	3158	11586
05	20903	38633	5415	15451
06	12769	25130	7625	17118
07	16085	27805	5476	22948
08	13922	33493	5625	24475
09	11865	15904	3615	16256
10	27757	41815	10825	
11	30226	43127	8329	
12	37411	51974	13546	



البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الأرباح أو الخسائر

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك الأردن - سورية ش.م.م. عامة سورية

دمشق - سورية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الأردن - سورية ش.م.م. عامة سورية، والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من بيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغييرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. وتعتمد الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.



رقم الترخيص / ١١/١٢٧

اسم الزميل محمد ناظم قادري

بيان الوضع المالي

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)			ل.س
كما في 31 كانون الأول		إيضاح	
2013	2014		الموجودات:
5.106.611.209	4.214.152.373	5	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.976.918.802	4.791.043.602	6	أرصدة لدى مصارف
5.883.322.388	4.418.091.806	7	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1.387.705.935	1.290.540.671	8	موجودات ثابتة ملموسة
13.317.795	11.062.390	9	موجودات غير ملموسة
934.468.732	934.468.732	10	موجودات ضريبية مؤجلة
255.000.022	359.470.632	11	موجودات أخرى
596.589.183	764.894.047	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
18.153.934.066	16.783.724.253		مجموع الموجودات
			المطلوبات:
2.046.872.289	2.221.337.258	13	ودائع مصارف
13.138.831.529	11.688.567.812	14	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
142.759.632	101.611.276	15	تأمينات نقدية
36.925.603	78.429.708	16	مخصصات متنوعة
371.090.700	483.269.638	17	مطلوبات أخرى
15.736.479.753	14.573.215.692		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
3.000.000.000	3.000.000.000	18	رأس المال المكتتب به و المدفوع
6.668.407	6.668.407	19	احتياطي قانوني
6.668.407	6.668.407	19	احتياطي خاص
32.337.109	32.337.109	20	احتياطي عام مخاطر التمويل
2.408.330.076	3.781.147.388	21	أرباح مدورة غير محققة
(3.036.549.686)	(4.616.312.750)		خسائر متراكمة محققة
2.417.454.313	2.210.508.561		مجموع حقوق الملكية
18.153.934.066	16.783.724.253		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد جواد الحلواني
المدير العام

السيد توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة




بيان الأرباح أو الخسائر

ل.س		بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2013	2014		
748.060.473	482.323.247	22	الفوائد الدائنة
(836.167.305)	(733.331.032)	23	الفوائد المدينة
(88.106.832)	(251.007.785)		صافي خسائر الفوائد
31.406.792	41.806.346	24	رسوم وعمولات دائنة
(591.133)	(1.390.535)	25	رسوم وعمولات مدينة
30.815.659	40.415.811		صافي إيرادات الرسوم و العمولات
(57.291.173)	(210.591.974)		صافي خسائر الفوائد، الرسوم والعمولات
84.856.609	3.023.443		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملة الأجنبية
1.666.794.352	1.372.817.312		أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
11.135.088	13.768.737	26	إيرادات تشغيلية أخرى
1.705.494.876	1.179.017.518		إجمالي الدخل التشغيلي
(242.401.522)	(231.257.170)	27	نفقات الموظفين
(103.621.801)	(105.765.775)	8	استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
(2.907.337)	(2.806.747)	9	إطفاءات موجودات غير ملموسة
(2.019.949.282)	(822.641.163)	28	مصرف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(27.433.785)	(41.767.050)	16	مخصصات متنوعة
(111.953.475)	(181.725.365)	29	مصاريف تشغيلية أخرى
(2.508.267.202)	(1.385.963.270)		إجمالي النفقات التشغيلية
(802.772.326)	(206.945.752)		خسائر السنة قبل الضريبة
637.608.637	-	10	إيرادات ضريبية مؤجلة
(165.163.689)	(206.945.725)	30	خسائر السنة بعد الضريبة
(5.51)	(6.90)	30	حصة السهم من خسارة السنة الأساسية و المخففة

قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

ل.س		بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2013	2014		
(165.163.689)	(206.945.752)	خسائر السنة	
(165.163.689)	(206.945.752)	الدخل الشامل للسنة	

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)					
البيان	الاحتياطيات				
	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	
تخصيص خسائر السنة	-	-	-	-	
تحويل من أرباح قطع بنويوي إلى قطع تشغيلي	-	-	-	-	
الرصيد في 31 كانون الأول 2013	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	
تخصيص خسائر السنة	-	-	-	-	
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	

المجموع	أرباح مدورة غير محققة	خسائر متراكمة محققة	خسائر السنة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
2.592.702.952	781.875.528	(1.234.846.499)	-
(165.163.689)	-	-	(165.163.689)
-	1.666.794.352	(1.831.958.041)	165.163.689
(10.084.950)	(40.339.804)	30.254.854	-
2.417.454.313	2.408.330.076	(3.036.549.686)	-
2.417.454.313	2.408.330.076	(3.036.549.686)	-
(206.945.752)	-	-	(206.945.752)
-	1.372.817.312	(1.579.763.064)	206.945.752
2.210.508.561	3.781.147.388	(4.616.312.750)	-

بيان التدفقات النقدية

ل.س		بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2013	2014	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:	
(802.772.326)	(206.945.752)	خسارة السنة قبل الضريبة	
		تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية	
103.621.801	105.765.775	8	استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
2.907.337	2.806.747	9	إطفاءات موجودات غير ملموسة
27.433.785	41.767.050	16	مخصصات متنوعة
2.020.045.851	822.904.108	28.7	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية - المباشرة
(96.569)	(262.945)	28.16	صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية - غير المباشرة
54.098	765.183		خسائر بيع موجودات ثابتة مادية
1.351.193.977	766.800.166	الربح قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية	
		التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية	
(116.636.316)	75.247.340	النقص / (الزيادة) في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (التحياطي نقدي الزامي)	
(72.079.641)	642.326.474	النقص / (الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة	
(15.309.034)	(104.470.610)	الزيادة في موجودات أخرى	
(300.000.000)	-	النقص في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)	
1.940.474.519	(1.450.263.717)	(النقص) / الزيادة في ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	
(79.989.120)	(41.148.356)	النقص في تأمينات نقدية	
(448.161.620)	112.178.938	الزيادة / (النقص) في مطلوبات أخرى	
2.259.492.765	670.235	صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية قبل الضرائب	
-	-	ضرائب دخل مسددة	
2.259.492.765	670.235	صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية	
		التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	
(27.934.671)	(9.891.858)	شراء موجودات ثابتة مادية	
(2.394.300)	(551.342)	شراء موجودات غير ملموسة	
49.000	526.164	متحصلات بيع موجودات ثابتة مادية	
(30.279.971)	(9.917.036)	صافي الأموال المستعملة في النشاطات الاستثمارية	
(204.345.905)	(168.304.864)	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)	
2.024.866.889	(177.551.665)	صافي الزيادة في النقد و ما يوازي النقد	
4.333.885.940	6.358.752.829	31	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
6.358.752.829	6.181.201.164	31	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
		التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد	
736.088.641	488.206.521	فوائد مقبوضة	
(713.848.774)	(717.711.779)	فوائد مدفوعة	

إيضاحات حول البيانات المالية

1. معلومات عامة

بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغلقة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م.و الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 في سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

بأمر المصرف أصاله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق - شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها ثلاثة عشر فرعاً علماً أن هناك أربع فروع مغلقة في الوقت الحالي. مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المتعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية. أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 بتاريخ 24 كانون الثاني 2015 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

2 أ. المعايير والتفسيرات المتبعة في السنة الحالية.

تم اتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد البيانات المالية للمصرف خلال السنة الحالية، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والثريبات المستقبلية:

تتعلق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و(12) - البيانات المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعايير المحاسبة الدولية رقم (27): البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بالمنشآت الاستثمارية. • الاعتراف بها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة. ولكي تعتبر منشأة استثمارية يجب: • الحصول على تمويل من واحد أو أكثر من المستثمرين لغرض تزويدهم بخدمات إدارة الاستثمار؛ • الالتزام للمستثمر، أن الغرض الوحيد من هذه المنشأة الاستثمارية هو استثمار الأموال لتحسين العائد من رأس المال، أو عائد الاستثمار أو كليهما؛ و • قياس وتقييم أداء كافة الاستثمارات على أساس القيمة العادلة. ونتيجة لذلك تم إضافة بعض التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (12) والمعايير المحاسبية الدولية رقم (27) للتعريف بمتطلبات الإفصاح الجديدة لتلك المنشآت الاستثمارية. إن التعديلات تتطلب التطبيق بأثر رجعي.	تتعلق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و(12) - البيانات المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعايير المحاسبة الدولية رقم (27): البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بالمنشآت الاستثمارية.
توضح هذه التعديلات المتطلبات المتعلقة بالتفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتحديد معنى الحقوق القانونية الملزمة للتفاصيل، التحقق والتسوية في نفس الوقت. إن التعديلات تتطلب التطبيق بأثر رجعي.	التعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (32) عرض الأدوات المالية - التفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

توضح هذه التعديلات المتطلبات المتعلقة بالتفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتحديدًا معنى الحقوق القانونية الملزمة للتفاصيل، التحقق والتسوية في نفس الوقت. إن التعديلات تتطلب التطبيق بأثر رجعي.	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) عرض الأدوات المالية - التفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
تلغي هذه التعديلات متطلبات الإفصاح عن المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد والتي وزعت الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات العمر الزمني غير المحدد بناءً عليها في حالة عدم وجود تدني أو عدم استعادة قيمة التدني لوحدة توليد النقد المتعلقة بها. كما قدمت هذه التعديلات متطلبات إفصاح إضافية والتي تكون ملائمة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو لوحدة توليد النقد يقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منه تكاليف الاستبعاد. تتضمن هذه الإفصاحات الجديدة مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والافتراضات الأساسية وأساليب التقييم المستخدمة والتي تتماشى مع الإفصاح المطلوب للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) قياس القيمة العادلة. إن التعديلات تتطلب التطبيق بأثر رجعي.	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36) انخفاض قيمة الأصول الإفصاحات حول المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية.
جاءت هذه التعديلات للتخفيف من متطلبات التوقف عن محاسبة التحوط عندما تكون المشتقة المالية والمحددة كأداة تحوط قد تم استبدالها ضمن ظروف معينة. كما وضحت هذه التعديلات أن أي تغير في القيمة العادلة للمشتقة المالية المحددة كأداة تحوط الناشئة عن التبادل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم وقياس فعالية التحوط. إن التعديلات تتطلب التطبيق بأثر رجعي.	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط.
يتناول كيفية الاعتراف بمسؤولية دفع ضريبة تفرضها الحكومة. ويعرف تفسير الضريبة، ويحدد الحدث المزمع الذي يؤدي إلى مسؤولية توجب دفعها كما حددها التشريع.	التفسير رقم (21): الجبايات

2. ب - المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لم يتم التصرف بتطبيق التعديلات التي تخص أعمال المصارف والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

1 تموز 2014	تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام 2010 - 2012 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (2)، (3)، (8)، و(13) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (16)، (38) و(24)
1 تموز 2014	تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام 2011-2013 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1)، (3) و(13) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (40)
1 كانون الثاني 2017	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء - والذي يحدد نموذج واحد وشامل للمنشآت واستخدامها في المحاسبة عن الإيرادات الناشئة عن عقود مع العملاء. سوف يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مكان التوجيه لتحقيق الإيرادات الحالي بما فيه المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) الإيرادات، المعيار المحاسبي الدولي رقم (11) عقود الإنشاء والتفسيرات ذات الصلة وذلك عندما يصبح ساري المفعول. إن المبدأ الأساسي لمعيار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) هو أن على المنشأة الاعتراف بالإيراد تماشيًا مع نقل البضائع أو الخدمات التي وعُدت للعملاء وذلك بالمبلغ الذي يعكس توقع المنشأة أن يكون لها من حق مقابل تلك السلع والخدمات.
1 كانون الثاني 2016	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) المحاسبة عن حيازة الحصص في الترتيبات المشتركة والذي يوفر التوجيه بشأن كيفية احتساب حيازة العمليات المشتركة التي تمثل الأعمال كما هي محددة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال.
1 كانون الثاني 2016	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والمصانع والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الأصول غير الملموسة تصنيف طرق مقبولة للاستهلاك والإطفاء - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - يحظر المنشآت من استخدام طريقة الاستهلاك على أساس الإيرادات لبند الممتلكات والمصانع والمعدات. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الذي يُعرض الفترض قابل للنقض أن الإيرادات ليست أساساً مناسباً لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

1 كانون الثاني 2016	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) البيانات المالية المنفصلة والتي أجازت اختياريًا باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة على الاستثمارات في الشركات التابعة، مشاريع مشتركة وشركات زميلة.
1 كانون الثاني 2016	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) بيع أو مساهمة في أصول بين المستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك والذي يوضح طريقة بيع أو مساهمة في أصول بين مستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك بحيث (أ) يتطلب الاعتراف الكامل في البيانات المالية للمستثمر من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو مساهمة في أصول التي تشكل العمل (على النحو المحدد في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) دمج الأعمال)، (ب) يتطلب الاعتراف الجزئي للأرباح أو الخسائر عندما تكون الأصول لا تمثل الأعمال أي أنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة لغاية حصة المستثمرين الذين ليس لهم علاقة بتلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. هذه المتطلبات تطبق بغض النظر عن الشكل القانوني للتعلمية، على سبيل المثال سواء تمت عملية البيع أو المساهمة في أصول من قبل مستثمر قام بنقل أسهم في شركة تابعة والتي تملك أصول (مما أدى إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة)، أو عبر بيع مباشر للأصول أنفسهم.
1 كانون الثاني 2016	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية التي تشير إلى المعوقات التي تواجه معدي البيانات المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عند إعداد التقارير المالية.
1 كانون الثاني 2016	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) و(12) البيانات المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة: (2011) والذي يحدد الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في المنشآت الاستثمارية.
1 كانون الثاني 2016	تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام 2012-2014 والتي تتضمن التعديلات لـ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) و(7) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (19) و(34)

باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، باعتقاد الإدارة، أن تطبيق المعايير والتفسيرات أعلاه في الفترات المستقبلية لن يكون لها تأثير هام على البيانات المالية للمصرف خلال التطبيق المبني.

ملخص عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

الموجودات المالية

يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات قياس وتصنيف جديد للموجودات المالية والتي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. تحديداً، يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 تصنيف جميع الموجودات المالية وقياسها لاحقاً أما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة بالنسبة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9، قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة فقط إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تاريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي غير المسدد، إذا لم يتم تحقيق كلا الشرطين، فإن أداة الدين يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بإمكان المصرف عند الاعتراف المبني أن يحدد أداة دين تتطابق عليها شروط الكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من حالات عدم التوافق المحاسبي.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة، لاختبار التثني في القيمة.

يتم تصنيف وقياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء تلك الأصول المحتفظ بها للمتاجرة وتلك الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أنصبة الأرباح التي يتم قيدها في بيان الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 – الإيراد يتم قيدها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

بالنسبة للأدوات الدين غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة، ينبغي إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى الكلفة المطفأة أو العكس عندما يغير المصرف نموذج أعماله بالنسبة لموجوداته المالية بحيث لا يعود متوافقاً مع أسس التصنيف السابق. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 عدم فصل المشتقات المدمجة في العقود عندما يكون المضيف أصلاً مالياً ضمن نطاق هذا المعيار. عوضاً عن ذلك، ينبغي تحديد أسس القياس أما بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على مجمل العقد المختلط.

المطلوبات المالية

يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 متطلبات لقياس وتصنيف المطلوبات المالية. إن أهم تغيير في تصنيف وقياس المطلوبات المالية يتعلق بحاسبة التغيير في القيمة العادلة لمطلوب مالي (محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) والمنسوب إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ذلك للمطلوب. بالنسبة للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ينبغي عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر ما لم تؤدي هذه المعاملة إلى إيجاد أو زيادة سوء المطابقة المحاسبية في الأرباح أو الخسائر. لا يتم لاحقاً إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان المطلوب المالي إلى بيان الدخل. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، كان يتم سابقاً الاعتراف بإجمالي مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوب المحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان الدخل.

3 - السياسات المحاسبية العامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف. لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.

- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- الاستثمارات في حقوق الملكية.

- الأوراق المالية المتوفرة للبيع

- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مدرجة أدناه :

(أ) العملات الأجنبية:

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة أعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي (197.96 ل.س. للدولار الأمريكي و240.68 لليورو وكما في 31 كانون الأول 2014). إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيد في الأرباح أو الخسائر عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف والغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبني بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المروسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبني بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقياً في الشروط التعاقدية للاداء.

يتم القياس المبني للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبني. اما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التسلفات النقدية من الأصل، أو عندما تحول الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. اذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب ان يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. اذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالالتزامات الضامنة للالتزامات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض ويرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر. لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تقي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العائدات والحصومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإظهارها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممتدة. يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع ويرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ج) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعاً لتصنيفها إما كـ : مستفعاة لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستفعاة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المستفعاة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن المصرف لديه النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كموفرة للبيع. يتم قياس الاستثمارات المستفعاة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن المصرف لديه القدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق. يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. إن سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع أعيد تصنيفها كمستفعاة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم إظهارها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات وإعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- أن التحديد يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- أن الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات متمجة تعدل بصورة هامة التكتفات النقدية المطلوبة في العقد خلافاً لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكي:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف ه وبمطابقة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية:

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موقفة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موقفة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مندمج أو أكثر ، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وأما أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أ) والسوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مخاطر أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: إن مخاطر المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

- المستوى الثاني: تشمل مخاطر المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

- المستوى الثالث: تعتبر مخاطر المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لتأحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها، يكون ذلك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، أن التكتفات التقديرية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التكني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة النظرية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المعقّدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة النظرية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية، أن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. أن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في الأرباح أو الخسائر.

(ح) أدوات مالية مشتقة:

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة وبعدها بقيمتها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوطية، وفي هذه الحالة فإن توقيت القيد في الأرباح أو الخسائر يعتمد على طبيعة علاقة التحوط.

مشتقات مدمجة:

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب تلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط:

يحدد المصرف أدوات تحوطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوطات القيمة العادلة، أو كتحوطات التكتفات التقديرية، أو كتحوطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوطات تكفتات نقدية.

عند بداية علاقة التحوط، يوثق المصرف العلاقة بين الأداة التحوطية والبند المتحوط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوط متفوقة. كذلك، عند بداية عملية التحوط وبشكل مستمر، يوثق المصرف فيما إذا كانت الأداة التحوطية المستعملة في علاقة تحوطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التكتفات النقدية للبند المتحوط له.

تحوط القيمة العادلة:

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوطات قيمة عادلة تقيد حالياً في الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها. أن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط والتغير في البند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوط له.

تتوقف محاسبة التحوط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوطية أو يتم بيعها أو انتهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوطية. أن تعديل القيمة النظرية للبند المتحوط له الناتج عن المخاطر المتحوط لها يتم إطفاءه في الأرباح أو الخسائر ابتداء من ذلك التاريخ.

تحوط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحويلات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في الأرباح أو الخسائر.

إن المبالغ المعقّدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمشاركة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّل له في الأرباح أو الخسائر. وذلك في ذات بلد بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوّل له. انما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتبطة المتحوّل لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المعقّدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمشاركة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تتوقف محاسبة التحوّل عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّلية، أو ينتهي أجل الاداء التحوّلية أو يتم بيعها أو انتهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّلية. إن أي أرباح أو خسائر معقّدة في الدخل الشامل الآخر ومشاركة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقّق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتبطة نهائياً في الأرباح أو الخسائر. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتبطة، فإن الأرباح أو الخسائر المشاركة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في الأرباح أو الخسائر.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محقّقة بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المغطاة بعد تنزيل الفائدة غير المحقّقة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس التقديري وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف اجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تراكمت لأن مدين معين عجز عن اجراء دفعة مستحقة بموجب شروط اداء دين. يمكن لهذه العقود ان تأخذ عدة اشكال قانونية للمقايضة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان التمتاني)، تقيد مطلوبات الكفالات المالية اولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في التفاضل على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المغطاة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل اجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الاخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الاصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للحصول المعنية كما يلي :

%

2

15 - 9

15

15

15

15

15

مباني

معدات وأجهزة وأثاث

أجهزة الحاسب

وسائط نقل

تحسينات على المأجور

ديكور

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الاصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ل) موجودات غير ملموسة:

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت ونسبة 20% للقروغ و 15% لبرامج الكمبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة اصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الاصول قد اصابتها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التشفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التشفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال ان خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة للتشفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعتدل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تتوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة للتشفقات نقدية) في سنوات سابقة.

فيتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخملي العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب ورائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعرض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤونات إذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استثنائي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق مبالغ اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما يتعلق.

(ع) تحقق الإيرادات والأعباء:

تتقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إعطاء الخصومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تزييلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

(ص) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

4 - المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات واقتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والاقتراضات الخاصة بها تبني على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والاقتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترة لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترة لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير:

إن الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهرى لتقييم التفتري لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة ادناه.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسليفات للزبائن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الاعلى للالتزام المتوفر للفرق الأخر، مقدرة الفرق الأخر على انتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وامكانية تلك اصول إستيفاء للدين. إن مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المعقمة جماعيا يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة :

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هـ ومذكور في الايضاح 3 (و). وبالنسبة للادوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر واسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير اكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداء المعينة.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة:

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للاصول، باعتقاد الإدارة لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستثمارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستثمارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستثمارية.

5 - نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي

كما في 31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
1.385.061.846	1.538.821.901	نقد في الخزينة
26.141.676	-	نقد في الفروع المغلقة**
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.017.502.794	2.072.672.919	حسابات جارية وتحت الطلب
677.904.893	602.657.553	احتياطي نقدي إلزامي*
5.106.611.209	4.214.152.373	

وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإنجاز السكني. بلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي مبلغ 602.657.553 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 677.904.893 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2013).

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

** لا يوجد نقد في الفروع المغلقة في العام 2014 بينما بلغ النقد في الفروع المغلقة 26.141.676 ليرة سورية في العام 2013، ولقد تم تشكيل مخصص بنفس هذه القيمة ضمن بند مخصصات متنوعة.

6 - أرصدة لدى مصارف						
المجموع		مصارف غير مقيمة		مصارف مقيمة		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
180.627.906	257.949.980	121.849.658	242.107.045	58.778.248	15.842.935	حسابات جارية وتحت الطلب
3.796.290.896	4.533.093.622	3.291.531.200	4.533.093.622	504.759.696	-	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
3.976.918.802	4.791.043.602	3.413.380.858	4.775.200.667	563.537.944	15.842.935	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فوائد 257.949.980 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 180.627.906 ليرة سورية لعام 2013).

7 - صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

كما في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي :
2013	2014	
ل.س	ل.س	
		حسابات جارية مدينة منها:
16.330.474	12.302.707	للأفراد
-	-	القروض العقارية
232.960.145	246.592.749	الشركات الكبرى
580.165.894	408.132.032	الشركات المتوسطة
829.456.513	667.027.488	
		قروض وسلف منها:
506.073.126	354.279.078	للأفراد
665.439.681	613.648.868	القروض العقارية
6.289.712.465	6.348.845.061	الشركات الكبرى
1.263.296.371	1.290.397.574	الشركات المتوسطة
8.724.521.643	8.607.170.581	
		سندات محسومة منها:
-	-	للأفراد
-	-	القروض العقارية
71.146.451	18.725.134	الشركات الكبرى
96.497.175	83.371.672	الشركات المتوسطة
167.643.626	102.096.806	
9.721.621.782	9.376.294.875	
		ينزل:
(516.986.404)	(808.920.871)	فوائد معلقة
(3.321.312.990)	(4.149.282.198)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
5.883.322.388	4.418.091.806	

- * سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 12.753.929 ل.س. للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (41.999.776 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).
- ** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 1.751.304 ل.س. للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (6.392.048 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 6.799.992.160 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (5.861.284.185 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013) أي ما نسبته 72.52% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (60.29% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).
- بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 5.991.071.289 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (5.344.297.781 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013) أي ما نسبته 63.89% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (58.06% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 9.491.610 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 3.776.800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2013)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 26.570 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 289.515 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2013) تم قيده ضمن بند مخصصات متنوعة.

كما في 31 كانون الأول		تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	الرصيد في أول السنة
178.972.153	51.941.800	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني
1.122.294.986	3.269.371.190	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني
		إضافات خلال السنة
46.713.328	-	مقابل ديون منتجة
2.147.076.204	825.324.630	مقابل ديون غير منتجة
	5.065.100	فروقات أسعار الصرف
		استيعادات خلال السنة
(173.743.681)	(2.420.522)	مقابل ديون منتجة
-	-	مقابل ديون غير منتجة
		الرصيد في نهاية السنة
51.941.800	49.521.278	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول
3.269.371.190	4.099.760.920	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول
3.321.312.990	4.149.282.198	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة لتسويات أو تشديد ديون وحولت إلى ديون أخرى مبلغ 2.420.522 ليرة سورية في العام 2014 مقابل 173.743.681 ليرة سورية في العام 2013.
- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/ب-4) تاريخ 13/11/2012 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب-4) ورقم (650/م/ن/ب-4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و 14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م/ن/ب-4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/م/ن/ب-4:
- 1 - تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م/ن/ب-4) بمبلغ 39.329.129 ليرة سورية.
- 2 - بناءً على أحكام القرار (902/م/ن/ب-4) تم إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارثات إدارة المصرف كفاية المخصصات المحتفظ بها.

كما في 31 كانون الأول		تتلخص حركة حساب الفوائد المتعلقة كما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
140.434.674	516.986.404	الرصيد في أول السنة
424.487.442	350.876.108	إضافات خلال السنة
(47.935.712)	(58.941.641)	استيعادات خلال السنة
516.986.404	808.920.871	الرصيد في نهاية السنة

8 - موجودات ثابتة ملموسة							
الموجودات الثابتة كما في 31 كانون الأول 2014							
المجموع	ديكور	تجهيزات على المأجور	وسائط نقل	أجهزة الحاسب	معدات واجهزة واثاث	مباني	أراضي
لس	لس	لس	لس	لس	لس	لس	لس
1.621.520.652	183.129.597	92.552.187	14.339.237	78.461.325	229.603.812	926.159.874	97.274.620
18.411.208	1.851.050	869.850	-	3.838.540	11.851.768	-	-
(2.541.416)	-	-	-	(1.389.000)	(1.152.416)	-	-
1.637.390.444	184.980.647	93.422.037	14.339.237	80.910.865	240.303.164	926.159.874	97.274.620
(380.098.705)	(110.347.119)	(36.249.431)	(9.434.915)	(46.885.558)	(106.672.474)	(70.509.208)	-
(105.765.775)	(31.342.847)	(10.296.240)	(2.150.885)	(11.950.362)	(31.502.244)	(18.523.197)	-
1.250.069	-	-	-	770.422	479.647	-	-
(484.614.411)	(141.689.966)	(46.545.671)	(11.585.800)	(58.065.498)	(137.695.071)	(89.032.405)	-
1.601.017	-	-	-	-	206.665	1.394.352	-
136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621	-
-	-	-	-	-	-	-	-
136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621	-
1.290.540.671	43.290.681	46.876.366	2.753.437	22.845.367	102.814.758	974.685.442	97.274.620

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

التكلفة التاريخية:

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014

إضافات

استيعادات

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014

الاستهلاك المتراكم

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014

إضافات، أعباء السنة

استيعادات

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014

دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة

مشاريع تحت التنفيذ

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014

إضافات

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014

القيمة الدفترية الصافية

* يوجد ثلاث فروع للبنك مغلقة في الوقت الحالي، قامت إدارة البنك بتأمين على الموجودات الثابتة لهذه الفروع لدى شركات تأمين محلية.

9 - موجودات غير ملموسة			
31 كانون الأول 2014			يتكون هذا البند مما يلي:
المجموع	برامج كمبيوتر	فروغ	
ل.س	ل.س	ل.س	2014
13.317.795	13.212.283	105.512	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014
551.342	551.342	-	إضافات الموجودات
(2.806.747)	(2.701.235)	(105.512)	الاطفاء للسنة
11.062.390	11.062.390	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2014
31 كانون الأول 2013			2013
13.830.832	13.487.687	343.145	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013
2.394.300	2.394.300	-	إضافات الموجودات
(2.907.337)	(2.669.704)	(237.633)	الاطفاء للسنة
13.317.795	13.212.283	105.512	الرصيد في 31 كانون الأول 2013

كما في 31 كانون الأول		10 - موجودات ضريبية مؤجلة
2013	2014	يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:
ل.س	ل.س	
(802.772.326)	(206.945.752)	خسائر السنة قبل الضريبة
		يضاف :
27.433.785	41.767.050	مخصصات متنوعة
(127.030.353)	(2.420.522)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(1.666.794.352)	(1.372.817.312)	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
237.633	105.512	إطفاءات
18.491.065	18.523.197	استهلاك المباني
(2.550.434.548)	(1.521.787.827)	الخسائر الضريبية
25%	25%	
(637.608.637)	-	إيرادات ضريبية مؤجلة

سيتم تخفيض قيمة الإيراد الضريبي المشكل عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامه، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

2013	2014	إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:
ل.س	ل.س	
306,945.045	934,468.732	الرصيد في أول السنة
637,608.637	-	إضافات
(10,084.950)	-	تحويل من أرباح قطع بنوي إلى قطع تشغيلي
934,468.732	934,468.732	الرصيد في نهاية السنة

11 - موجودات أخرى		
31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
20,087.344	25,970.618	فوائد وإيرادات برسم القبض
6,080.859	30,259.447	مصاريف مدفوعة مقدماً
6,479.929	8,280.710	مخزون (طوابع وقرطاسية)
48.600	632.545	سلف مؤقتة للموظفين
2,200.000	2,200.000	كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل
12,868.096	9,667.668	مقدمات أخرى
203,333.120	209,940.000	تسوية حسابات اتفاقية مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي*
26,583.984	26,942.501	حسابات مدينة أخرى**
538.090	68,797.143	مصاريف رسوم قضائية***
(23,220.000)	(23,220.000)	مخصصات متنوعة
255,000.022	359,470.632	

- * يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني والناتج عن التزام المصرف بشراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهري شباط وأذار من العام 2015 ويسعر الصرف المتفق عليه بموجب اتفاقية تبادل العملات الموقعة مع مصرف سورية المركزي. يظهر أثر القيمة العادلة في بيان الدخل ضمن بند الفوائد المدينة.
- ** تم إظهار حسابات مدينة أخرى وبند مخصصات متنوعة بالصافي، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300.000 دولار أمريكي من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
- *** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية.

12 - وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة 19/ للفقرة 1/ من القانون رقم 28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأس مالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:

كما في 31 كانون الأول		بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
153.000.000	153.000.000	ليرة سورية
443.589.183	611.894.047	دولار أمريكي
596.589.183	764.894.047	

13 - ودائع مصارف						
المجموع		مصارف غير مقيمة		مصارف مقيمة		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
7.980.289	291.638.378	7.414	4.142.692	7.972.875	287.495.686	حسابات جارية وتحت الطلب
2.038.892.000	1.929.698.880	1.741.967.000	1.929.698.880	296.925.000	-	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال ٣ شهور أو أقل)
-	-	-	-	-	-	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ شهور)
2.046.872.289	2.221.337.258	1.741.974.414	1.933.841.572	304.897.875	287.495.686	

14 - ودائع زبائن و المؤسسات المالية		
31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي :
2013	2014	
ل.س	ل.س	
3.465.134.712	2.322.283.316	حسابات جارية
9.006.280.245	8.490.817.882	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار*
659.236.635	861.280.388	ودائع التوفير
8.179.937	14.186.226	حسابات مجمدة
13.138.831.529	11.688.567.812	

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 2.248.309.204 ليرة سورية أي ما نسبته 19.24% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 3.476.063.113 ليرة سورية أي ما نسبته 26.46% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013).

بلغت وداائع القطاع العام السوري 529.606.710 ليرة سورية أي ما نسبته 4.53% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 2.401.131.104 ليرة سورية أي ما نسبته 18.28% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013).

بلغت الحسابات المجمدة ما نسبته من إجمالي الودائع 0.7% و 0.06% كما في 31 كانون الأول 2014 و 31 كانون الأول 2013 على التوالي.

* تتضمن الودائع لأجل، وداائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

15 - تأمينات نقدية

كما في 31 كانون الأول		تنوع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
		تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:
21.321.403	10.104.697	قروض
11.232	11.232	جاري مدين
429.175	-	سندات محسومة
21.761.810	10.115.929	
		تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:
27.713.000	33.695.200	اعتمادات وقبولات
45.057.382	35.546.829	كفالات
29.098.650	-	بوالص برسم التحصيل
101.869.032	69.242.029	
19.128.790	22.253.318	تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان
142.759.632	101.611.276	

16 - مخصصات متنوعة

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014
-	(26.141.676)	-	-	26.141.676	مخصص مقابل أعباء محتملة*
8.674.595	(548.839)	-	-	9.223.434	مخصصات أخرى
26.570	(262.945)	-	-	289.515	مخصص تسهيلات غير مباشرة
68.797.143	-	-	68.797.143	-	مصاريف رسوم قضايا
931.400	(339.578)	-	-	1.270.978	مؤونة تقلب أسعار القطع
78.429.708	(27.293.038)	-	68.797.143	36.925.603	

* خلال العام 2013 تم تشكيل مؤونات تتعلق بالخسائر المحتملة مقابل الموجودات النقدية للبنك في الفروع المغلقة، وقد تم استرداد هذه المؤونات خلال العام 2014 نظراً لإعادة فتح الفروع خلال العام.

رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013
26.141.676	-	-	26.141.676	-	مخصص مقابل أعباء محتملة*
9.223.434	-	-	5.771.034	3.452.400	مخصصات أخرى
289.515	(96.569)	-	-	386.084	مخصص تسهيلات غير مباشرة
1.270.978	-	(6.638.344)	2.159.419	5.749.903	مؤونة تقلب أسعار القطع
36.925.603	(96.569)	(6.638.344)	34.072.129	9.588.387	

تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

كما في 31 كانون الأول		تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة كما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
386.084	289.515	الرصيد في أول السنة
-	-	إضافات خلال السنة
(96.569)	(262.945)	استبعادات خلال السنة
289.515	26.570	الرصيد في نهاية السنة

17 - مطلوبات أخرى

كما في 31 كانون الأول		يتكون هذا البلد مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
138.380.872	171.221.639	فوائد مستحقة غير مدفوعة
34.129.037	41.982.324	مصرفات مستحقة غير مدفوعة
115.116.306	155.309.727	شيكات مصدقة
2.172.300	2.738.700	مقاصة صراف آلي
15.499.871	10.148.580	رسوم وضرائب حكومية مستحقة
13.907.579	11.462.368	ضرائب مقطوعة على رواتب وأجور الموظفين
5.928.166	7.010.976	ذمم موقوفة (موردين)
2.264.536	2.196.871	اشتراكات تأمينات اجتماعية
452.668	109.315	حسابات دائنة أخرى
2.029.991	1.632.923	طوابع
-	48.657.452	غرفة التقاص
41.209.374	30.798.763	التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *
371.090.700	483.269.638	

* قام المصرف بتوقيع اتفاقية تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهري تموز وأيلول من العام 2014، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهري شباط وأذار من العام 2015 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة. يمثل البلد السابق المبلغ الذي تم إطفائه من العائنة الناتجة عن فرق المقايضة حيث يتم إطفاء هذه العائنة باستخدام معدل الفائدة الفعلية.

18 - رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمنفوع 3.000.000.000 ليرة سورية مقسم إلى 30.000.000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم. جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو معنويين وتحدد قيمتها بالليرات السورية. باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تحديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتحدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في الأسواق المجاورة.

يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب. يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، ثم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 ويتلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية. بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم 63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014.

عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات الأجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية	
الإصدار الأول	سهم	دولار أمريكي	ل.س
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	14.773.870	735.000.000
	15.000.000	14.773.870	1.500.000.000
الإصدار الثاني			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	10.438.569	474.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	640.275	29.228.554
	15.000.000	16.136.114	1.500.000.000
الإجمالي			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15.300.000	-	1.530.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14.700.000	25.212.439	1.209.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	640.275	29.228.554
	30.000.000	30.909.984	3.000.000.000

تشكيل مركز قطع بنوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته. قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4.427.000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنوي بمبلغ 26.482.984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106.442.530 ليرة سورية منها 61.862.640 ليرة سورية تخص عام 2012 ،

و 44.579.890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11.144.973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1.270.545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وثبت مركز القطع البنوي بمبلغ 25.212.439 دولار أمريكي ونشج عن هذا البيع تحقيق أرباح بقيمة منها 2.492.270 ليرة سورية تخص عام 2013 و 40.339.804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10.084.951 ليرة سورية.

وعليه فإن الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 4.616.312.750 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية وقد بلغت في 31 كانون الأول 2013 مبلغ 3.036.549.686 ليرة سورية.

19 - الاحتياطي القانوني والخاص

بناء على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال. حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عام 2014 بسبب تحقيق خسائر.

كما في 31 كانون الأول		
2013	2014	
ل.س	ل.س	
(802.772.326)	(206.945.752)	الخسارة قبل الضريبة
		بنزل
(1.666.794.352)	(1.372.817.312)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي
(2.469.566.678)	(1.579.763.064)	
-	-	الاحتياطي القانوني/ الخاص (٪١٠)

20 - احتياطي عام مخاطر تمويل

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تطبيقه للربح في نهاية العام بحسب وفقاً لما يلي:

- 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
 - 0.5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
 - 0.5% إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمائمات شخصية أو بدون ضمانات.
- واستناداً إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31/12/2009 والبالغة 4.187.298.480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.
- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/م ن / ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن / ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 تم الاستمرار بتطبيق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام 2014 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2013 مبلغ 32.337.109 ليرة سورية وسيم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م ن / ب 4 والقرارات المعدلة له.

يشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:	ل.س
رصيد احتياطي 2009	50.212.658
رصيد احتياطي 2010	55.800.980
رصيد احتياطي 2011	19.783.944
اجمالي احتياطي مخاطر التمويل	125.797.582
حصة عام 2011 من احتياطي 2009	12.553.165
احتياطي 2011	19.783.944
رصيد الإحتياطي المكون عام 2011	32.337.109

21 - الأرباح والخسائر المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2007 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة.

نتجت فروقات مركز القطع البنوي في عام 2014 كما يلي:					
المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ ال شراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤	قيمة القطع المباع بالليرة السورية	أرباح / (خسائر) متراكمة غير محققة / فروقات مركز القطع البنوي	2014
دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
14.773.870	735.000.000	2.924.635.305	-	2.189.635.305	مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)
16.136.114	735.000.000	3.194.305.159	-	2.459.305.159	مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)
(4.427.000)	-	(876.368.920)	202.092.552	(674.276.368)	بيع قطع بنوي 2012
(1.270.545)	-	(251.517.088)	58.000.380	(193.516.708)	بيع قطع بنوي 2013
25.212.439	1.470.000.000	4.991.054.456	260.092.932	3.781.147.388	
نتجت فروقات مركز القطع البنوي في عام 2013 كما يلي:					
المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ ال شراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣	قيمة القطع المباع بالليرة السورية	أرباح / (خسائر) متراكمة غير محققة / فروقات مركز القطع البنوي	2013
دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
14.773.870	735.000.000	2.120.198.084	-	1.385.198.084	مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)
16.136.114	735.000.000	2.315.693.743	-	1.580.693.743	مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)
(4.427.000)	-	(635.318.770)	202.092.554	(433.226.218)	بيع قطع بنوي 2012
(1.270.545)	-	(182.335.913)	58.000.380	(124.335.533)	بيع قطع بنوي 2013
25.212.439	1.470.000.000	3.618.237.144	260.092.932	2.408.330.076	

22 - الفوائد الدائنة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
		تسهيلات ائتمانية:
136.519.643	75.979.972	حسابات جارية مدينة
499.898.298	379.451.727	قروض و سلف
32.236.890	8.309.204	سندات محسومة
79.405.642	18.582.344	أرصدة و ودائع لدى المصارف
748.060.473	482.323.247	

23 - الفوائد المدينة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
		الفوائد المدينة ناتجة عن:
		ودائع الزبائن:
2.684.879	2.221.920	حسابات جارية
683.774.922	598.344.779	ودائع لأجل
21.579.812	33.427.688	ودائع توفير
5.618.738	6.175.177	ودائع مجمدة
2.316.232	1.368.464	تأمينات نقدية
58.933.515	43.332.984	ودائع المصارف
61.259.207	48.460.020	خسارة اتفاقية مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي
836.167.305	733.331.032	

24 - الرسوم والعمولات الدائنة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
12.804.041	10.488.621	عمولات تسهيلات مباشرة
8.544.540	14.982.181	عمولات تسهيلات غير مباشرة
10.058.211	16.335.544	عمولات و رسوم على الخدمات المصرفية
31.406.792	41.806.346	

25 - الرسوم و العمولات المدينة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتضمن هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
493.608	851.274	عمولات لمصرف سورية المركزي
58.799	9.756	عمولات مدفوعة لمصارف خارجية
38.726	529.505	عمولات مدفوعة أخرى
591.133	1.390.535	

26 - إيرادات تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
315.306	418.934	إيرادات طوابع بريدية و السويقت و رسوم الاتصالات
5.977.294	7.681.913	إيرادات خدمات الحسابات
767.738	1.400.835	إيرادات البطاقات الالكترونية و الصراف الآلي
-	1.633.310	إيرادات - مصاريف قانونية
4.074.750	2.633.745	إيرادات أخرى
11.135.088	13.768.737	

27 - نفقات الموظفين

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
201.258.544	199.445.198	رواتب و أجور
18.016.881	17.708.238	حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية
4.785.403	6.068.482	مصاريف التأمين الطبي للموظفين
4.626.589	690.976	تدريب
61.745	230.110	مصاريف طبية
1.498.436	1.599.793	بدل مهمات
5.276.816	1.044.593	حوافز موظفين
6.423.908	4.020.580	مصاريف سفر
453.200	449.200	أخرى
242.401.522	231.257.170	

28 - مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
(127.030.353)	(2.420.522)	مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 7)
2.147.076.204	825.324.630	مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 7)
-	-	مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 16)
(96.569)	(262.945)	مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 16)
2.019.949.282	822.641.163	

29 - مصاريف تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
774.218	720.111	دعاية و إعلان
16.163.182	17.007.028	مصاريف إيجار
5.934.479	8.196.336	قرطاسية و مصاريف مكتبية
10.866.214	38.683.849	أنعاب مهنية و إدارية عامة
3.126.209	7.747.752	مصاريف سفر
16.154.279	17.404.070	مصاريف هاتف و برق و بريد
6.432.707	2.400.111	مصاريف تأمين
8.928.296	13.293.044	مصاريف اشتراكات
6.289.264	6.942.202	مصاريف ماء وكهرباء
6.315.317	10.285.397	مصاريف محروقات
8.234.586	25.866.346	رسوم قانونية
16.233.683	21.422.842	مصاريف صيانة
6.501.041	11.756.277	مصاريف أخرى
111.953.475	181.725.365	

30 - ربحية السهم الأساسية و المخففة		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
(165.163.689)	(206.945.752)	خسارة السنة (ليرة سورية)
30.000.000	30.000.000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
(5.51)	(6.90)	حصة السهم الأساسية والمخففة من خسارة السنة (ليرة سورية)

31 - النقد وما يوازي النقد		
كما في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
4.428.706.316	3.611.494.820	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)
3.976.918.802	4.791.043.602	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
(2.046.872.289)	(2.221.337.258)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
6.358.752.829	6.181.201.164	

لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد ومايوازي النقد.

32 - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار القبول والعمولات التجارية. جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي	كما في 31 كانون الأول 2014			كما في 31 كانون الأول 2013
	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المصرف الأم	
بنود داخل الميزانية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية و تحت الطلب	199.245.039	-	199.245.039	103.948.161
ودائع لأجل	3.141.840.197	-	3.141.840.197	3.291.531.200
فوائد برسم القبض	746.537	-	746.537	215.082
	3.341.831.773	-	3.341.831.773	3.395.694.443
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	1.929.706.299	-	1.929.706.299	1.741.967.000
فوائد برسم الدفع	819.626	-	819.626	274.234
ودائع الزبائن:				
حسابات جارية وتحت الطلب	5.173.395	5.173.395	-	2.964.080
	1.935.699.320	5.173.395	1.930.525.925	1.745.205.314
بنود خارج الميزانية				
كفالات	5.708.930	-	5.708.930	4.695.374

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014			ب- بنود بيان الدخل
	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المصرف الأم	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
7.104.465	7.898.269	-	7.898.269	إيرادات فوائد وعمولات
12.883.801	8.561.743	-	8.561.743	أعباء فوائد وعمولات
3.126.209	7.747.752	7.747.752	-	بدل مصاريف سفر و تنقلات
23.114.475	24.207.764	7.747.752	16.460.012	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
47.210.488	58.846.479	رواتب ومكافآت

يبين الجدول أدناه، أعلى و أدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014				
العملة	%	العملة	%	العملة	%	العملة	%	
ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ودائع الأطراف ذات العلاقة
يورو	0.75	درهم إماراتي	1	يورو	0.5	درهم إماراتي	0.75	ودائع المصرف الأم لدينا
دولار أمريكي	0.25	جنيه استرليني	1	دولار أمريكي	0.12	جنيه استرليني	0.75	ودائعنا لدى المصرف الأم

34 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين التروقات الجوهرية بين القيمة التقديرية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

31 كانون الأول 2013			31 كانون الأول 2014			
الفرق زيادة / (نقصان)	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق زيادة / (نقصان)	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	الموجودات المالية
-	5.106.611.209	5.106.611.209	-	4.214.152.373	4.214.152.373	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
-	3.976.918.802	3.976.918.802	-	4.791.043.602	4.791.043.602	أرصدة لدى المصارف
(284.460.107)	5.598.862.281	5.883.322.388	(216.153.747)	4.201.938.058	4.418.091.805	تسهيلات انتمائية مباشرة
-	596.589.183	596.589.183	-	764.894.047	764.894.047	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
-	203.333.120	203.333.120	-	209.940.000	209.940.000	موجودات أخرى
المطلوبات المالية						
-	2.046.872.289	2.046.872.289	-	2.221.337.258	2.221.337.258	ودائع مصارف
46.177.133	13.092.654.396	13.138.831.529	41.037.139	11.647.530.673	11.688.567.812	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
-	142.759.632	142.759.632	-	101.611.276	101.611.276	تأمينات نقدية

إن أنشطة بنك الأردن - سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على مثانة البنك وريحيته. إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والمراقبة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف شير وفق مبادئ رئيسية تتسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر. تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات ولتم وفي أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستراتيجية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للسلطات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

١ - الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر



مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة مايلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل يتسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعديلات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. عقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم فترة و/أو وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البلود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والبلود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو والاعتمادات المستندة مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

ووفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

- 1 - الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
- 2 - منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
- 3 - تحديد التركززات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركززات.
- 4 - نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
- يعتمد بنك الأردن - سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
- 5 - تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
- يشجع بنك الأردن - سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل شديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداذه.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
- 6 - دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
- 7 - تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (e-loan).
- 8 - دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
- 9 - لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
- 10 - تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- 11 - التقارير الرقابية:
- تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:

المراقبة اليومية:

التجاوزات الائتمانية، السوف المستحقة غير المجدة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.

- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
 - تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركززات..... وغيرها.
 - مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.
- ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر / التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم ردها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر لـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتعليق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة والتفزيونية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتتنقسم مخاطر السيولة إلى :

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل النعم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية :

مخاطر أسعار الصرف :

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

مخاطر أسعار الفائدة :

يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.

مخاطر التوظيفات في الخارج :

مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.

مراقبة الكفالات الخارجية..

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :

● إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

● لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

● خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

● تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

● مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

● تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

● مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

● الموازنة بين أجل الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف النقدية الداخلة والخارجة.

● اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يرا

جع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتى المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن.
9. توعية وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تتدرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- أ- مخاطر الائتمان
- ب- مخاطر السوق
- ج- مخاطر السيولة
- د- المخاطر التشغيلية
- هـ- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنتشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية
 - العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
 - المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
 - التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.
- ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة الائتمانية واضحة تتضمن سقف لئبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركززات الائتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركززات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة الى وضع سقف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/م ن/ب الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتبديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجة عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تتدرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ أي إجراء للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها ، لم يتم خلال العام 2014 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى فجوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء ولقترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة ، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعيلها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع ، يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2014 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملة جنيته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر ، بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطالبات المصرف.

يستخدم المصرف طريقة أسلوب البسيط في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50% و 100% على كفاية رأس المال حيث بقت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسب قابليتها للتحويل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.
- اتباع نظام التاجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنوع في المحفظة ه ومبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار . إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر .

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الافصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

31 كانون الأول		1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقيل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)
2013	2014	
ل.س	ل.س	بنود داخل الميزانية:
3.695.407.687	2.675.330.472	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.976.918.802	4.791.043.602	أرصدة لدى المصارف
		التسهيلات الائتمانية
255.242.830	103.743.696	للأفراد
536.494.291	492.646.277	القروض العقارية
		الشركات
3.467.102.835	2.400.451.083	الشركات الكبرى
1.624.482.432	1.421.250.750	الشركات المتوسطة
223.420.464	235.910.618	الموجودات الأخرى
596.589.183	764.894.047	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
14.375.658.524	12.885.270.545	الإجمالي
		بنود خارج الميزانية:
205.268.793	75.931.858	كفالات صادرة
27.713.000	33.695.200	اعتمادات استيراد
-	-	قبولات صادرة
120.701.586	63.749.924	سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة
14.729.341.903	13.058.647.527	الإجمالي

(2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب 4) وتعديلاته بالقرار (650/م/ن/ب 4) والقرار (902/م/ن/ب 4)، والقرار (1079/م/ن/ب 4)، يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي ينتم بها كل دين.

كما في 31 كانون الأول 2014						توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:
الإجمالي	المؤسسات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	تسهيلات مباشرة	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
1,510,561,675	444,077,888	786,808,004	215,295,958	64,379,826		عادية (مقبولة المحاطر)
1,065,741,040	367,016,950	664,016,540	14,808,260	19,899,290		تتطلب اهتمام خاص *
778,731,550	209,752,130	560,044,400	4,038,230	4,896,790		غير مستحقة
287,009,490	157,264,820	103,972,140	10,770,030	15,002,500		مستحقة ١
64,711,280	14,184,120	50,527,160	-	-		لغاية 60 يوم
34,001,570	34,000,370	-	-	1,200		من 61 يوم لغاية 90 يوم
188,296,640	109,080,330	53,444,980	10,770,030	15,001,300		من 91 يوم لغاية 180 يوم
						غير عاملة
18,530,710	9,997,610	-	3,702,600	4,830,500		دون المستوى
205,937,120	3,132,640	191,895,960	5,394,100	5,514,420		مشكوك فيها
6,575,524,330	957,676,190	4,971,442,440	374,447,950	271,957,750		رديلة
9,376,294,875	1,781,901,277	6,614,162,944	613,648,868	366,581,786		بطل
(808,920,871)	(170,410,830)	(512,362,681)	(81,956,020)	(44,191,340)		فوائد معقدة
(4,149,282,198)	(190,239,697)	(3,701,349,180)	(39,046,571)	(218,646,750)		مخصص لتدني تسهيلات مباشرة
4,418,091,806	1,421,250,751	2,400,451,083	492,646,277	103,743,695		الصافي

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

31 كانون الأول 2014						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	نسبيلات غير مباشرة	
95.482.448	61.787.248	33.695.200	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
					لتحلب اهتمام خاص	
4.653.000	-	4.653.000	-	-	غير مستحقة	
		-			غير عاملة:	
8.363.810	8.363.810	-	-	-	دون المستوى	
-	-	-	-	-	مشكوك فيها	
1.127.800	-	1.127.800	-	-	رديلة	
109.627.058	70.151.058	39.476.000	-	-		
					بنزل:	
-	-	-	-	-	قوائد معلقة	
(26.570)	-	(26.570)	-	-	مخصص لتدلي تسهيلات غير مباشرة	
109.600.488	70.151.058	39.449.430	-	-	الصافي	

كما في 31 كانون الأول 2013					تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:
الإجمالي	المؤسسات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات مباشرة
3,089,977,453	717,052,100	1,962,976,736	256,829,108	153,119,509	عادية (مقبولة المخاطر)
770,360,144	284,397,131	381,956,963	47,226,291	56,779,759	تحتاج اهتمام خاص II
341,243,588	143,697,374	172,992,525	17,268,200	7,285,489	غير مستحقة
429,116,556	140,699,757	208,964,438	29,958,091	49,494,270	مستحقة :
229,483,838	67,688,904	152,012,268	5,716,010	4,066,656	لغاية 60 يوم
9,760,283	-	-	4,797,190	4,963,093	من 61 يوم لغاية 90 يوم
189,872,435	73,010,853	56,952,170	19,444,891	40,464,521	من 91 يوم لغاية 180 يوم
					غير عاملة.
98,717,749	7,389,527	77,597,260	7,337,945	6,393,017	دون المستوى
574,443,354	84,183,796	411,570,178	36,963,513	41,725,867	مشكوك فيها
5,188,123,082	846,936,886	3,759,717,924	317,082,824	264,385,448	ريبة
9,721,621,782	1,939,959,440	6,593,819,061	665,439,681	522,403,600	
					بدل
(516,986,404)	(112,414,686)	(314,841,208)	(52,337,763)	(37,392,747)	فوائد معجلة
(3,321,312,990)	(203,062,322)	(2,811,875,018)	(76,607,627)	(229,768,023)	مخصص تدني تسهيلات مباشرة
5,883,322,388	1,624,482,432	3,467,102,835	536,494,291	255,242,830	الصافي

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف المملوح

31 كانون الأول 2013						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات غير مباشرة	
229.204.993	201.491.993	27.713.000	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
					تتطلب اهتمام خاص منها مستحقة	
-	-	-	-	-	من 61 يوم لغاية 90 يوم	
					غير عاملة،	
-	-	-	-	-	دون المستوى	
					مشكوك فيها	
3.776.800	-	2.776.800	-	1.000.000	ردية	
232.981.793	201.491.993	30.489.800	-	1.000.000		
					بدل:	
-	-	-	-	-	فوائد معقولة	
(289.515)	-	(289.515)	-	-	مخصص لتدلي تسهيلات غير مباشرة	
232.692.278	201.491.993	30.200.285	-	1.000.000	الصافي	

٣) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:						
31 كانون الأول 2014					فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	
الشركات						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
لس	لس	لس	لس	لس		
1.080.490.186	399.673.187	452.320.617	224.051.655	4.444.727	تسهيلات مباشرة	عادية (مقبولة المخاطر)
419.104.394	283.076.612	119.488.110	14.473.942	2.065.730		لتغطي اعتماد خاص
						غير عاملة
21.860.251	18.086.373	-	3.696.392	77.486		دون المستوى
9.624.449	3.132.635	-	5.393.822	1.097.992		مشكوك فيها
1.941.432.967	607.632.533	951.007.761	296.424.757	86.358.916		رديئة
3.472.503.247	1.311.601.340	1.552.816.488	544.040.568	94.044.851		المجموع
						منها:
5.349.504	5.294.932	-	-	54.572		لأمينات نقدية
3.296.658.425	1.217.631.103	1.493.618.508	538.395.212	47.013.602		عقارية
170.495.318	88.675.305	29.197.980	5.645.356	46.976.677	سيارات وآليات	
3.472.503.247	1.311.601.340	1.522.816.488	544.040.568	94.044.851	المجموع	

31 كانون الأول 2013						
الشركات						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
879,848,968	490,633.139	62,694,924	272,421.968	54,098,937	عادية (مقبولة المخاطر)	
472,950,411	280,959,378	138,222,269	41,697,456	12,071,308	تتطلب اهتمام خاص	
					غير عاملة	
12,410,740	3,432,742	-	6,890,024	2,087,974	دون المستوى	
148,315,878	56,990,395	41,970,000	32,278,720	17,076,763	مشكوك فيها	
1,733,817,870	614,159,628	838,815,626	203,022,438	77,820,178	رديلة	
3,247,343,867	1,446,175,282	1,081,702,819	556,310,606	163,155,160	المجموع	
					منها:	
15,365,739	14,214,732	-	-	1,151,007	تأمينات نقدية	
2,955,944,414	1,352,310,165	983,679,138	556,310,606	63,644,505	عقارية	
276,033,714	79,650,385	98,023,681	-	98,359,648	سيارات وآليات	
3,247,343,867	1,446,175,282	1,081,702,819	556,310,606	163,155,160	المجموع	

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إجمالي.

31 كانون الأول 2014						
الشركات						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
33,695,200	-	33,695,200	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
997,950	-	997,950	-	-	تتطلب اهتمام خاص	
					غير عاملة:	
8,088,761	8,088,761	-	-	-	دون المستوى	
-	-	-	-	-	مشكوك فيها	
1,099,300	-	1,099,300	-	-	رديئة	
43,881,211	8,088,761	35,792,450	-	-	المجموع	
					منها:	
33,695,200	-	33,695,200	-	-	تأمينات نقدية	
10,186,011	8,088,761	2,097,250	-	-	عقارية	
-	-	-	-	-	سيارات وآليات	
43,881,211	8,088,761	35,792,450	-	-	المجموع	

31 كانون الأول 2013						
الشركات						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
71.171.497	43.458.497	27.713.000	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
-	-	-	-	-	تتطلب اهتمام خاص	
					غير عاملة:	
-	-	-	-	-	دون المستوى	
-	-	-	-	-	مشكوك فيها	
1.598.885	1.598.885	-	-	-	ردية	
72.770.382	45.057.382	27.713.000	-	-	المجموع	
					منها:	
72.770.382	45.057.382	27.713.000	-	-	تأمينات نقدية	
-	-	-	-	-	عقارية	
-	-	-	-	-	سيارات وآليات	
72.770.382	45.057.382	27.713.000	-	-	المجموع	

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص ويبلغ رصيدها ١٣٧,٦٧٧,٦٠٧ ل.س. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ١,١٠٠,٠٥٣,٩٧٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها ٥٧٠,٠٢٢,٦٤٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٦٥٩,٣١٨,٦٠٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣.

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان

يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

31 كانون الأول 2014				
المجموع	انخفضت قيمته	عادي	جيد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.675.330.472	-	-	2.675.330.472	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4.791.043.602	-	4.749.094.869	41.948.733	أرصدة لدى المصارف
764.894.047	-	-	764.894.047	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
8.231.268.121	-	4.749.094.869	3.482.173.252	

31 كانون الأول 2013				
المجموع	انخفضت قيمته	عادي	جيد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
3.695.407.687	-	-	3.695.407.687	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.976.918.802	-	3.963.037.912	13.880.890	أرصدة لدى المصارف
596.589.183	-	-	596.589.183	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
8.268.915.672	-	3.963.037.912	4.305.877.760	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		التصنيف حسب ما يعادل S & P	توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية: التصنيف الداخلي للمخاطر
2013	2014		
ل.س	ل.س		
			جيد
4.291.996.870	3.440.224.519	AAA	الدرجة الأولى*
-	16.667	AA- To AA+	الدرجة الثانية
13.880.890	41.932.066	A- To A+	الدرجة الثالثة
4.305.877.760	3.482.173.252		
			عادي
563.692.256	16.061.970	BBB- To BBB+	الدرجة الرابعة**
3.395.479.361	3.341.085.236	BB- To BB+	الدرجة الخامسة
9.814	-	B- To B+	الدرجة السادسة
3.856.481	1.391.947.663	بدون تصنيف	
3.963.037.912	4.749.094.869		
8.268.915.672	8.231.268.121		

* تم اعتبار تصنيف المصرف المركزي من الدرجة الأولى.

** تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركز حسب القطاع الاقتصادي :						
كما في 31 كانون الأول 2014						
المجموع	أفراد-خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	بوضع الجدول التالي التركز في التعريفات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي
لس	لس	لس	لس	لس	لس	
2675,330,472	-	-	-	-	2675,330,472	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4,791,043,602	-	-	-	-	4,791,043,602	أرصدة لدى مصرف
4,418,091,806	679,378,919	413,653,447	1,444,888,955	1,880,170,485	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
235,910,618	3,993,554	2,431,556	8,493,409	9,995,668	210,996,431	موجوبات أخرى
764,894,047	-	-	-	-	764,894,047	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
12,885,270,545	683,372,473	416,085,003	1,453,382,364	1,890,166,153	8,442,264,552	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2013						
المجموع	أفراد-خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
لس	لس	لس	لس	لس	لس	
3,695,407,687	-	-	-	-	3,695,407,687	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3,976,918,802	-	-	-	-	3,976,918,802	أرصدة لدى مصرف
5,883,322,388	938,271,660	595,667,624	1,737,861,125	2,577,583,869	33,938,110	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
223,420,464	2,952,507	1,867,113	5,264,108	7,836,942	205,499,794	موجوبات أخرى
596,589,183	-	-	-	-	596,589,183	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
14,375,658,524	941,224,167	597,534,737	1,743,125,233	2,585,420,811	8,508,353,576	المجموع

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:				
كما في 31 كانون الأول 2014				
الإجمالي	أوروبا	آسيا	داخل سورية	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.675.330.472	-	-	2.675.330.472	أرصدة لدى مصارف مركزية
4.791.043.602	42.149.826	4.733.050.841	15.842.935	أرصدة لدى مصارف
				التسهيلات الائتمانية:
103.743.696	-	-	103.743.696	للأفراد
492.646.277	-	-	492.646.277	القروض العقارية
2.400.451.083	-	-	2.400.451.083	الشركات الكبرى
1.421.250.750	-	-	1.421.250.750	الشركات المتوسطة
764.894.047	-	-	764.894.047	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
235.910.618	-	1.056.431	234.854.187	الموجودات الأخرى
12.885.270.545	42.149.826	4.734.107.272	8.109.013.447	الإجمالي للسنة الحالية
14.375.658.524	14.045.268	3.399.550.672	10.962.062.584	الإجمالي للسنة السابقة

ب - مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات. تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر. ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٪)			
31 كانون الأول 2014			أثر الزيادة في سعر الفائدة:
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
4.268.490	5.691.320	284.565.988	ليرة سورية
25.002.271	33.336.361	1.666.818.055	دولار أمريكي
(19.030.934)	(25.374.578)	(1.268.728.916)	يورو
2.246	2.995	149.737	جنيه استرليني
31 كانون الأول 2014			أثر النقصان في سعر الفائدة:
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
(4.268.490)	(5.691.320)	284.565.988	ليرة سورية
(25.002.271)	(33.336.361)	1.666.818.055	دولار أمريكي
19.030.934	25.374.578	(1.268.728.916)	يورو
(2.246)	(2.995)	149.737	جنيه استرليني

31 كانون الأول 2013			
31 كانون الأول 2013			أثر الزيادة في سعر الفائدة:
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
2.652.501	3.536.668	176.833.382	ليرة سورية
20.436.332	27.248.443	1.362.422.160	دولار أمريكي
(22.903.822)	(30.538.429)	(1.526.921.452)	يورو
19.466	25.955	1.297.744	جنيه استرليني
31 كانون الأول 2013			أثر النقصان في سعر الفائدة:
الأثر على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
(2.652.501)	(3.536.668)	176.833.382	ليرة سورية
(20.436.332)	(27.248.443)	1.362.422.160	دولار أمريكي
22.903.822	30.538.429	(1.526.921.452)	يورو
(19.466)	(25.955)	1.297.744	جنيه استرليني

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 362/م ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بما لا يتجاوز 5% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع. مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2014			
العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي	3.912.345.087	391.234.509	418.202.243
يورو	19.355.469	1.935.547	1.451.660
جنيه استرليني	(240.223)	(24.022)	(18.017)
عملات أخرى	(1.074.688.296)	107.468.830	80.601.622
31 كانون الأول 2013			
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	3.618.204.027	361.820.403	361.821.231
يورو	5.274.922	527.492	395.619
جنيه استرليني	(21.370)	(2.137)	(1.603)
عملات أخرى	6.126.588	612.659	459.494

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2014			
العملة	مراكز القطع ل.س	الأثر على الأرباح والخسائر ل.س	الأثر على حقوق الملكية ل.س
دولار أمريكي	3.912.345.087	(391.234.509)	(418.202.243)
يورو	19.355.469	(1.935.547)	(1.451.660)
جنيه استرليني	(240.223)	24.022	18.017
عملات أخرى	1.074.688.296	(107.468.830)	(80.601.622)
31 كانون الأول 2013			
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	3.618.204.027	(361.820.403)	(361.821.231)
يورو	5.274.922	(527.492)	(395.619)
جنيه استرليني	(21.370)	2.137	1.603
عملات أخرى	6.126.588	(612.659)	(459.494)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق لبعض الفترات													
31 كانون الأول 2014													
الموجبات	ل.س	دون الشهر	ل.س	من شهر حتى 3 أشهر	ل.س	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	ل.س	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	ل.س	من 9 أشهر حتى سنة	ل.س	من سنة إلى سنتين	ل.س
إلى 3 سنتين	ل.س	من سنتين إلى 4 سنوات	ل.س	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	ل.س	من 5 سنوات إلى 7 سنوات	ل.س	من 7 سنوات إلى 9 سنوات	ل.س	من 9 سنوات إلى 11 سنة	ل.س	أكثر من 5 سنوات	ل.س
إجمالي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
4,214,152,373	2,141,479,454	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4,791,043,602	257,949,979	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
4,418,091,806	1,841,789,090	93,692,867	33,814,761	170,022,648	228,355,880	417,471,479	85,162,178	157,624,066	309,963,452	220,576,068	859,619,317	4,533,093,623	نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,290,540,671	1,290,540,671	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى مصرف
11,062,390	11,062,390	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تسهيلات التزامية مباشرة - صافي
359,470,632	359,470,632	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجبات تأجيل
934,468,732	934,468,732	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجبات أخرى
764,894,047	764,894,047	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجبات ضريبة مؤجلة
16,783,724,253	7,601,654,995	93,692,867	33,814,761	170,022,648	228,355,880	417,471,479	85,162,178	157,624,066	309,963,452	220,576,068	7,465,385,859	-	موجبات متعددة لدى مصرف سورية المركزي
2,221,337,258	701,202,378	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,520,134,880	-	مجموع الموجبات
11,688,567,812	2,410,072,800	-	-	-	-	421,332,500	751,989,069	1,192,079,905	1,474,566,587	3,184,929,457	2,253,597,494	-	مجموع الموجبات
101,611,276	74,313,208	-	-	-	-	-	-	-	-	456,600	26,841,468	-	مجموع الموجبات
78,429,708	78,429,708	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجبات
483,269,638	483,269,638	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجبات
14,573,215,692	3,747,287,732	-	-	-	-	421,332,500	751,989,069	1,192,079,905	1,474,566,587	3,185,386,057	3,800,573,842	-	مجموع الموجبات
2,210,508,561	3,854,367,263	93,692,867	33,814,761	170,022,648	228,355,880	(3,861,021)	(666,826,891)	(1,034,455,839)	(1,164,603,135)	(2,964,809,989)	3,664,812,017	-	مجموع الموجبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

المجموع	بلود غير حساسة	أكثر من 5 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من سنتين إلى 3 سنتين	من سنة إلى سنتين	من 9 أشهر حتى سنة	من 6 حتى 9 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من شهر حتى 3 أشهر	دون الشهر		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	الموجودات
5,106,611,209	5,106,611,209	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لقد وازمده لدى مصرف سورية المركزي
3,976,918,802	180,627,906	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,796,290,896	-	أرمدة لدى مصرف
5,883,322,388	3,860,379,212	156,626,252	80,386,216	282,472,722	449,357,157	926,230,390	324,783,994	372,308,545	384,484,710	372,505,804	6,394,545,810	-	لتسهيلات الائتمانية مباشرة - صافي
1,387,705,935	1,387,705,935	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات لأية - صافي
13,317,795	13,317,795	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
255,000,022	255,000,022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
934,468,732	934,468,732	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
596,589,183	596,589,183	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وريدة مقدمة لدى مصرف سورية المركزي
18,153,934,066	4,613,941,570	156,626,252	80,386,216	282,472,722	449,357,157	926,230,390	324,783,994	372,308,545	384,484,710	372,505,804	10,190,836,706	-	مجموع الموجودات
													المطلوبات
2,046,872,289	7,980,289	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,038,892,000	-	ودائع المصرف
13,138,831,529	3,417,406,274	-	-	-	-	298,797,121	794,451,560	353,702,112	2,300,866,333	3,463,287,545	2,510,320,584	-	ودائع الأرباب والمؤسسات المالية
142,759,632	110,335,864	-	-	-	-	254,090	-	-	456,600	28,799,640	2,913,418	-	تأمينات نقدية
36,925,603	36,925,603	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنبوية
371,090,700	371,090,700	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
15,736,479,753	3,943,738,750	-	-	-	-	299,051,211	794,451,560	353,702,112	2,301,322,933	3,492,087,185	4,552,126,002	-	مجموع المطلوبات
2,417,454,313	670,202,820	156,626,252	80,386,216	282,472,722	449,357,157	627,179,179	469,667,568	18,606,433	1,916,838,223	3,119,581,381	5,638,710,704	-	فجوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2014					
إجمالي	أخرى	جيبه إستريني	يورو	دولار أمريكي	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
					الموجودات :
1,740,979,486	838,391	-	76,827,523	1,663,313,572	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4,790,903,201	1,041,606,839	293,498,574	71,995,602	3,383,802,186	أرصدة لدى المصارف
2,238,594,076	440,486,494	-	579,235,349	1,218,872,233	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
37,057,200	2,747,188	116,262	397,019	33,796,731	موجودات أخرى
611,894,047	-	-	-	611,894,047	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
9,419,428,010	1,485,678,912	293,614,836	728,455,493	6,911,678,769	مجموع الموجودات
					المطلوبات
2,077,193,751	409,564,018	-	1,547,116,778	120,512,955	ودائع المصارف
3,544,525,084	777,608	293,744,848	405,575,081	2,844,427,547	ودائع الرئاس و المؤسسات المالية
64,037,279	-	-	42,746,681	21,290,598	تأمينات نقدية
15,161,269	648,992	110,211	1,299,484	13,102,582	مطلوبات أخرى
5,700,917,383	410,990,618	293,855,059	1,996,738,024	2,999,333,682	مجموع المطلوبات
3,718,510,627	1,074,688,294	(240,223)	(1,268,282,531)	3,912,345,087	صافي التركيز داخل الميزانية
1,287,638,000	-	-	1,287,638,000	-	عقود مقايضة العملات الآجلة
5,006,148,627	1,074,688,294	(240,223)	19,355,469	3,912,345,087	صافي التركيز داخل وخارج الميزانية

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2013					
إجمالي	أخرى	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
					الموجودات :
1.698.398.419	32.855	-	118.248.451	1.580.117.113	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.465.772.414	294.306	225.058.460	25.823.045	3.214.596.603	أرصدة لدى المصارف
2.058.134.163	304.264.984	-	499.245.402	1.254.623.777	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
7.814.561	1.266.153	13.852	1.221.753	5.312.803	موجودات أخرى
443.589.183	-	-	-	443.589.183	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
7.673.708.740	305.858.298	225.072.312	644.538.651	6.498.239.479	مجموع الموجودات
					المطلوبات
2.046.864.055	296.932.013	-	1.744.335.400	5.596.642	ودائع المصارف
3.361.207.964	2.259.632	225.009.828	306.389.973	2.827.548.531	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
108.363.073	-	-	77.976.985	30.386.088	تأمينات نقدية
17.857.082	540.065	83.855	728.971	16.504.191	مطلوبات أخرى
5.534.292.174	299.731.710	225.093.683	2.129.431.329	2.880.035.452	مجموع المطلوبات
2.139.416.566	6.126.588	(21.371)	(1.484.892.678)	3.618.204.027	صافي التركيز داخل الميزانية
1.490.167.600	-	-	1.490.167.600	-	عقود مقايضة العملات الآجلة
3.629.584.166	6.126.588	(21.371)	5.274.922	3.618.204.027	صافي التركيز داخل وحارج الميزانية

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى تضارب فوري لبعض مصادر التمويل. ولحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

2014	2013	
%	%	
59	56	المتوسط خلال العام
63	64	أعلى نسبة خلال العام
56	48	أدنى نسبة خلال العام

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك. والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

استحقاقات الموجودات والمطلوبات والفارق بينهما

31 كانون الأول 2014

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 8 أيام وشهر	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	الموجودات
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
4214,152,373	602,657,553	-	-	-	-	-	-	3,611,494,820	لقد وازمده لدى مصرف سورية المركزي
4,791,043,602	-	-	-	-	-	991,862,620	1,642,662,625	2,156,518,357	أرصدة لدى المصارف
4,418,091,806	1,841,789,090	1,654,081,373	91,676,916	94,333,497	196,465,780	125,351,807	23,566,675	390,826,668	صافي التسعيلات الائتمانية
1,290,540,671	1,290,540,671	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
11,062,390	11,062,390	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
934,468,732	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
359,470,632	-	-	-	-	-	209,940,000	-	149,530,632	موجودات أخرى
764,894,047	764,894,047	-	-	-	-	-	-	-	وديعة محددة لدى مصرف سورية المركزي
16,783,724,253	4,510,943,751	2,588,550,105	91,676,916	94,333,497	196,465,780	1,327,154,427	1,666,229,300	6,308,370,477	مجموع الموجودات
2,221,337,258	-	-	-	-	-	-	244,822,692	1,976,514,566	ودائع المصارف
11,688,567,812	-	741,692,542	1,077,465,236	1,677,373,802	2,261,196,805	3,656,701,013	1,322,309,913	951,828,501	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
101,611,276	-	-	2,419,807	6,854,295	3,011,232	10,477,016	69,782,910	9,066,016	تأمينات نقدية
78,429,708	-	-	-	-	-	-	-	78,429,708	مخصصات متنوعة
483,269,638	-	622,098	7,779,310	21,649,314	25,177,686	42,306,979	7,305,262	378,428,989	مطلوبات أخرى
14,573,215,692	-	742,314,640	1,087,664,353	1,705,877,411	2,269,385,723	3,709,485,008	1,644,220,777	3,394,267,780	مجموع الموجودات
2,210,508,561	4,510,943,751	1,846,235,465	995,987,437	1,611,543,914	2,092,919,924	2,382,330,581	22,008,523	2,914,102,697	فجوة الاستحقاقات

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وصافي الفارق بينهما

31 كانون الأول 2013										
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 12 شهر إلى 12 شهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 8 أيام وشهر	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	الموجودات	
5,106,611,209	704,046,569	-	-	-	-	-	-	4,402,564,640	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
3,976,918,802	-	-	-	-	-	-	3,796,290,895	180,627,907	أرصدة لدى المصارف	
5,883,322,388	-	2,336,275,338	414,402,634	355,636,985	306,825,063	250,847,893	70,812,134	21,485,223,41	صافي التسهيلات الائتمانية	
1,387,705,935	1,387,705,935	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة	
13,317,795	13,317,795	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
934,468,732	-	934,468,732	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	
255,000,022	-	3,259,000	536,000	520,100	481,100	87,191,420	118,745,844	44,266,558	موجودات أخرى	
596,589,183	596,589,183	-	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	
18,153,934,066	2,701,659,482	3,274,003,070	414,938,634	356,157,085	307,306,163	338,039,313	3,985,848,873	6,775,961,446	مجموع الموجودات	
									المطلوبات:	
2,046,872,289	-	-	-	-	-	-	2,038,892,000	7,980,289	ودائع المصارف	
13,138,831,529	-	688,734,256	1,231,522,623	970,610,216	2,899,502,035	4,081,963,247	2,133,241,898	1,133,257,254	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	
142,759,632	-	-	254,090	-	11,232	22,178,720	98,431,873	21,883,717	تأمينات نقدية	
36,925,603	-	-	-	-	-	-	-	36,925,603	مخصصات متنوعة	
371,090,700	-	3,527,827	13,383,487	9,901,504	33,117,008	55,962,689	20,314,057	234,864,128	مطلوبات أخرى	
15,736,479,753	-	692,262,083	1,245,160,200	980,511,720	2,932,630,275	4,160,124,656	4,290,879,828	1,434,910,991	مجموع المطلوبات	
2,417,454,313	2,701,659,482	2,581,740,987	(830,221,566)	(624,354,635)	(2,625,324,112)	(3,822,085,343)	(305,030,955)	5,341,070,455	الفجوة الاستحقاقات	

بنود خارج الميزانية:				
31 كانون الأول 2014				
المجموع	أكثر من (5) سنوات	من سنة لغاية (5) سنوات	لغاية سنة	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
33.695.200	-	-	33.695.200	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
63.749.924	-	7.897.660	55.852.264	السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة
75.931.858	-	673.100	75.258.758	الكفالات الصادرة
64.852.632	18.183.156	34.099.476	12.570.000	إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية
238.229.614	18.183.156	42.670.236	177.376.222	المجموع
31 كانون الأول 2013				
المجموع	أكثر من (5) سنوات	من سنة لغاية (5) سنوات	لغاية سنة	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
27.713.000	-	-	27.713.000	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
120.701.586	-	18.704.130	101.997.456	السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة
205.268.793	-	673.100	204.595.693	الكفالات الصادرة
69.586.432	18.183.156	36.861.476	14.541.800	إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية
423.269.811	18.183.156	56.238.706	348.847.949	المجموع

د- المخاطر التشغيلية،

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبني على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر إضافة إلى استقلالية الإدارة المالية ورفع التقارير. إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملًا مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين أنظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجبير بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقبات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغاؤها بالكامل، أو تجبير هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجلب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجميع المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر إضافة إلى استقلالية الإدارة المالية ورفع التقارير. إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملًا مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين أنظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة. دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هـ وتقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعية وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر عدم الامتثال" والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

35 - التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المجموعة القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي تبنى عليه المجموعة تقاريرها حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014						
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013	المجموع	أخرى	الخزينة	الشركات	الأفراد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	البيان
1,705,494,874	1,179,017,518	(34,280,135)	1,350,339,580	57,957,872	(194,999,799)	إجمالي الدخل التشغيلي
(2,019,949,282)	(822,641,163)	-	-	(871,323,491)	48,682,328	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة
(314,454,406)	356,376,355	(34,280,135)	1,350,339,580	(813,365,619)	(146,317,471)	نتائج أعمال القطاع
(488,317,920)	(563,322,107)	(563,322,107)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات:
(802,772,326)	(206,945,752)	(597,602,242)	1,350,339,580	(813,365,619)	(146,317,471)	الخسارة قبل ضريبة الدخل
637,608,637	-	-	-	-	-	صافي إيرادات ضريبة مؤجلة
(165,163,689)	(206,945,752)	(597,602,242)	1,350,339,580	(813,365,619)	(146,317,471)	صافي خسارة السنة
31 كانون الأول 2013	كما في 31 كانون الأول 2014					
15,786,862,047	14,424,092,445	-	9,980,030,022	3,847,672,451	596,389,972	موجودات القطاع
2,367,072,019	2,359,631,808	2,359,631,808	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات:
18,153,934,066	16,783,724,253	2,359,631,808	9,980,030,022	3,847,672,451	596,389,972	مجموع الموجودات
15,365,389,053	2,401,378,242	-	2,299,766,966	101,611,276	-	مطلوب القطاع
371,090,700	12,171,837,450	12,171,837,450	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات:
15,736,479,753	14,573,215,692	12,171,837,450	2,299,766,966	101,611,276	-	مجموع المطلوبات
30,328,971	10,443,200	10,443,200	-	-	-	مصاريف رأسمالية
106,529,138	108,572,522	108,572,522	-	-	-	الاستهلاك والإطفاءات

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف حيث يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية من خلال مركزه الرئيسي والفروع.

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

31 كانون الأول 2014			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
ل.س	ل.س	ل.س	
1.179.017.518	4.465.296	1.174.552.222	إجمالي الدخل التشغيلي
16.783.724.253	3.383.947.242	13.399.777.011	مجموع الموجودات
10.443.200	-	10.443.200	المصرفوات الرأسمالية
31 كانون الأول 2013			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	في حين كانت لعام 2013
ل.س	ل.س	ل.س	
1.705.494.876	(5.838.135)	1.711.333.011	إجمالي الدخل التشغيلي
18.153.934.066	3.413.595.941	14.740.338.125	مجموع الموجودات
30.328.971	-	30.328.971	المصرفوات الرأسمالية

36 - كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال.

يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة. هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح / الخسائر المتدورة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة. تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتدورة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيف المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة. أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القمطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيفها بأوزان التثقيف المشار إليها في القرار 253/م/ن/ب-4. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات لمصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م/ن/ب-4 لعام 2007 (8% حسب لجنة بازل الدولية) كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

كما في 31 كانون الأول		يتضمن هذا البند ما يلي:
2013	2014	
ل.س	ل.س	
2.371.799.409	2.167.109.062	بنود رأس المال الاساسي :
3.000.000.000	3.000.000.000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
6.668.407	6.668.407	الإحتياطي القانوني
6.668.407	6.668.407	الإحتياطي الخاص
(3.036.549.686)	(4.616.312.750)	خسائر متراكمة محققة
2.408.330.076	3.781.147.388	أرباح مدورة غير محققة*
		ينزل:
(13.317.795)	(11.062.387)	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
		بنود رأس المال المساند:
32.337.109	32.337.109	الإحتياطي العام على مخاطر التمويل
2.404.136.518	2.199.446.171	مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
11.736.389.049	10.992.901.000	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
400.684.690	391.837.000	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
11.401.511	1.094.043.765	مخاطر السوق
308.024.936	247.293.496	المخاطر التشغيلية
12.456.500.186	12.726.075.261	المجموع
19.30%	17.28%	نسبة كفاية رأس المال (%)
19.04%	17.03%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ن/ ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 /م/ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م/ن / ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ن/ب 4 لعام 2007.

37 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

31 كانون الأول 2014			يبين الجدول التالي تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
ل.س	ل.س	ل.س	الموجودات:
4.214.152.373	602.657.553	3.611.494.820	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4.791.043.602	-	4.791.043.602	أرصدة لدى مصارف
4.418.091.806	3.495.870.463	922.221.343	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1.290.540.671	1.290.540.671	-	موجودات ثابتة ملموسة
11.062.390	11.062.390	-	موجودات غير ملموسة
934.468.732	934.468.732	-	موجودات ضريبية مؤجلة
359.470.632	-	359.470.632	موجودات أخرى
764.894.047	764.894.047	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
16.783.724.253	7.099.493.856	9.684.230.397	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
2.221.337.258	-	2.221.337.258	ودائع مصارف
11.688.567.812	741.692.542	10.946.875.270	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
101.611.276	-	101.611.276	تأمينات نقدية
78.429.708	-	78.429.708	مخصصات متنوعة
483.269.638	622.098	482.647.540	مطلوبات أخرى
14.573.215.692	742.314.640	13.830.901.052	مجموع المطلوبات
2.210.508.561	6.357.179.216	(4.146.670.655)	الصافي
31 كانون الأول 2013			
			الموجودات:
5.106.611.209	677.904.893	4.428.706.316	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
3.976.918.802	-	3.976.918.802	أرصدة لدى مصارف
5.883.322.388	2.336.275.338	3.547.047.050	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1.387.705.935	1.387.705.935	-	موجودات ثابتة ملموسة
13.317.795	13.317.795	-	موجودات غير ملموسة
934.468.732	934.468.732	-	موجودات ضريبية مؤجلة
255.000.022	3.259.000	251.741.022	موجودات أخرى
596.589.183	596.589.183	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
18.153.934.066	5.949.520.876	12.204.413.190	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
2.046.872.289	-	2.046.872.289	ودائع مصارف
142.759.632	-	142.759.632	تأمينات نقدية
13.138.831.529	688.734.256	12.450.097.273	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
36.925.603	-	36.925.603	مخصصات متنوعة
371.090.700	3.527.827	367.562.873	مطلوبات أخرى
15.736.479.753	692.262.083	15.044.217.670	مجموع المطلوبات
2.417.454.313	5.257.258.793	(2.839.804.480)	الصافي

38 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

كما في 31 كانون الأول		
2013	2014	
ل.س	ل.س	أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):
27.713.000	33.695.200	إعتمادات استيراد
-	-	قبولات صادرة
		كفالات صادرة
26.748.620	17.889.531	دفع
3.840.000	8.363.250	دخول في العطاء
174.680.173	49.679.077	حسن تنفيذ
155.503.690	40.377.800	عقود مقايضة العملات الآجلة
120.701.586	63.749.924	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة
509.187.069	213.754.782	

كما في 31 كانون الأول		
2013	2014	
ل.س	ل.س	ب. التزامات تعاقدية:
14.541.800	12.570.000	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)
55.044.632	52.282.632	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)
69.586.432	64.852.632	

تمثل عقود الإيجار التشغيلية عقود إيجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر .

39 - الأرباح القابلة للتوزيع

نظراً لعدم وجود أرباح محققة قابلة للتوزيع لن يتم توزيع أي أرباح عن العام ٢٠١٤، كما أنه لم يتم توزيع أية أرباح عن العام ٢٠١٣ وذلك لعدم وجود أرباح محققة قابلة للتوزيع.

40 - القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ لتتناسب مع التصنيف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

الفرق المبلغ بالليرة السورية	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013		تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ لتتناسب مع التصنيف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤
	بعد إعادة التصنيف	قبل إعادة التصنيف	
ل.س	ل.س	ل.س	
61.259.107	836.167.305	774.908.198	الفوائد المدينة
(61.259.207)	111.953.475	173.212.682	مصاريف تشغيلية أخرى



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

١. أنشطة البنك الرئيسية والتنوع الجغرافي لنفوذ البنك وحجم الاستثمارات

٢. الشركات التابعة للبنك

٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية

٤. مساهمات كبار المساهمين

٥. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه

٦. درجة الاعتماد على موردين محددين

٧. الحماية الحقوقية والامتيازات

٨. فُرُوق صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية لها أثر مالي على عمل البنك

٩. معايير الجودة الدولية

١٠. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

١١. وصف المخاطر

١٢. وصف للإجراءات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الحادة التي مر بها البنك خلال عام 2014

١٣. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

١٤. السلسلة الزمنية لأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغراق السهم

١٥. تحليل المركز المالي للبنك وربائحه أعماله خلال 2014

١٦. التطورات المستقبلية الخاصة بالخطط المستقبلية

١٧. أرباح مدقق الحسابات المستقل

١٨. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

١٩. مزايا ومخالفات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة السنوية لعام 2014

٢٠. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2014

٢١. التبرعات والضيح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

٢٢. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة

البيانات المالية السنوية لعام 2014

تقرير مدققي الحسابات

الإقرارات

الهيكل التنظيمي العام

شبكة الفروع

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (6 - 7).

ب. تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (8 - 9).

1. أ - أنشطة البنك الرئيسية

- القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد 85-86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:
- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجل مختلف.
 - خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
 - خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
 - تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
 - إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
 - توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقد والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
 - فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
 - تقديم خدمات الدفع والتحويل.
 - إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
 - شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملة الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الأتية والأجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
 - الاستدانة لأجل مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
 - شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
 - وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب- التوزيع الجغرافي لفروع البنك

بلغ عدد فروع بنك الأردن- سورية 13 فرع حتى نهاية عام 2014، و 5 مراكز تنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (127).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	12	حرسنا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	12	صحنابا	مغلق مؤقتاً
العباسيين	9	جرمانا	5
شارع الفيصل	7	البارون	5
العزيزية	6	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	9	حمص	4
طرطوس	6	الإدارة العامة وإدارة العمليات	118

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2014 مبلغ 9.891.857 ليرة سورية، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2013 مبلغ 27.934.671 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن- سورية

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة

(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 16/4/1935

تاريخ العضوية : 28/5/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - الأردن حتى تاريخ 31/7/2007
- رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال السعودية
- رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي - فلسطين حتى تاريخ 5/7/2000



السيد توفيق شاكر فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 14/11/1969

تاريخ العضوية : 28/5/2008

طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادات العلمية :

شهادة ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية من كلية
كانسيوس - بافالو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة، ومدير عام بنك الأردن - الأردن
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي - فلسطين



السيد شاكر توفيق فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
أمين سر المجلس

تاريخ الميلاد : 27/4/1955
تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادات العلمية :

شهادة بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية من لبنان عام 1977

الخبرات العملية:

مستشار قانوني بنك الأردن - الأردن من تاريخ 1994



السيد أسامة سميح السكري

عضو مجلس الإدارة (ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 17/7/1965
تاريخ العضوية : 1/10/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادة العلمية :

شهادة ماجستير في إدارة المؤسسات من جامعة Durham University
في بريطانيا عام 2007

الخبرات العملية :

- مساعد مدير عام بنك الأردن - الأردن
- ممثل بنك الأردن شركة نفوق للاستثمارات المالية



السيد نقولا يوسف البهو

عضو مجلس الإدارة (ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1/1/1948
تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادة العلمية :

الشهادة الثانوية العامة عام 1967

الخبرات العملية :

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن - تيمكو
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية - سيمكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين
- مؤسس ومالك سابق لشركة ألكو في إيطاليا



السيد عبد العزيز رشيد السخني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1/1/1965
تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادة العلمية :
إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية :
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية
- عضو هيئة مديرين شركة Onecom
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus
- مالك وشريك متضامن شركة محمد اسعد هارون ووسيم داوود وشريكهما

تاريخ الميلاد : 10/11/1955
تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادة العلمية :
الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974

الخبرات العملية :
- عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن
- مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث

تاريخ الميلاد : 1/9/1957
تاريخ العضوية : 28/5/2008
طبيعة العضوية : غير تنفيذي

الشهادة العلمية :
شهادة معهد متوسط تجاري من جامعة دمشق عام 1979

الخبرات العملية :
- عضو نقابة الفنانين المحترفين في لبنان لمدة 35 عاماً
- عضو جمعية حفظ حقوق المؤلفين في العالم SACAM
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار، وممثل عن شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق



السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة



السيد محمد ماهر عربي كاتبي

عضو مجلس الإدارة



السيد رياض توفيق نجمة

عضو مجلس الإدارة

3.ب- أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام



تاريخ الميلاد : 15/8/1956

تاريخ التعيين : 3/2/2011

الشهادة العلمية :

- بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم- شيفلد- إنجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية :

- مساعد مدير عام/مدير إدارة الخدمات المصرفية بنك الأردن- سورية
1/2011 - 6/2010
- مساعد مدير عام/مدير إدارة الخدمات المصرفية/ بنك الإتحاد- الأردن
16/2/1994 - 16/6/2010
- بنك الخليج- الكويت 30/01/1977 - 01/08/1990 مدير فرع تجاري

4. مساهمات كبار المساهمين

4.أ - مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 31/12/2014

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
محمود محمد رثيف قبانى	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبى	600,000	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

4. ب- مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 31/12/2013

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
محمود محمد رئيس قباني	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	600,000	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (11)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين:

اسم المورد	نسبة التعامل إلى إجمالي المشتريات
شركة أدونيس للتأمين - سورية / أدير / المساهمة المغفلة الخاصة	28.43 %

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية صفحة رقم (126)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (18) .

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

إدارة المخاطر

أولاً: الإقصاحات الوصفية :

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، والفصل ما بين المخاطر وتنمية الأعمال والعمليات (التنفيذ).

تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث :

- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع أنواع المخاطر (الائتمان، سوق، عمليات).

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر .

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوف ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

وبهذا الخصوص قد شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول، ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال، والتحقق من حسن أدائه، كما يقرر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها

تشمل هذه المخاطر ما يلي :

مخاطر الائتمان

تتشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة وإ/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة، وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض، والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات وإ/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي :

1 - الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

2 - منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة، التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر .

3 - تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية ... الخ، وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

4 - نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة :

يعتمد بنك الأردن- سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتقييدها ومراقبتها، وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

5 - تحديد أساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الأردن- سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي :

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه ولأجل تسديده.

- التأكد من استكمال جميع التواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادره.

- استبقاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.

- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.

- لجان متخصصة للتوافق على الائتمان.

6 - دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

7 - تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (E-loan).

8 - دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

9 - لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر .

10 - تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة، من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

11 - التقارير الرقابية :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية :

- المراقبة اليومية : التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.

- مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية .

- تصنيف المخاطر الائتمانية ، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر / التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية، فترفع إلى المدير العام.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس وحدة المخاطر التشغيلية في البنك منذ عام 2010 وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة إدارة المخاطر .

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية :

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع، والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر .
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع ودوائر البنك، يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها وتوزيع فحصها، بما يكتل كفايتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر للـ Risk Profile : وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة، بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبينة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المركّز على المخاطر، بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر القروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر التنفيذية و لجنة إدارة المخاطر المتبقية عن مجلس الإدارة بتقرير عن ملف مخاطر القروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر الامتثال :

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورعدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية، وألبيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية :

- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر .
 - تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الداعمة لأعمال البنك.
 - إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات، وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
 - دراسة وتقييم وتحليل شكاوي العملاء، للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوي وتركزها وتأثيرها.
 - تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
 - التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
 - تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوف دورية، تتضمن الاختلافات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
- أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال تعمل ضمن سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 27 لعام 2011، إضافة إلى القرارات والتعاميم الصادرة عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتتنقسم مخاطر السيولة إلى :

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk) :
 - وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.
 - مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk) :
 - وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.
- ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
 - إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
 - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
 - تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال :
 - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
 - مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
 - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لمطبيعتها.
 - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية، وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
 - الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات، والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير التورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

مخاطر السوق :

هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

و تنشأ نتيجة لتذبذب في القيمة العادلة أو التكتفات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التالية :

- مخاطر أسعار الفائدة.
 - مخاطر العملات الأجنبية.
 - مخاطر التغير في أسعار الأسهم.
- تنشأ مخاطر السوق من :
- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
 - تقلبات أسعار الفائدة.
 - تقلبات أسعار الأدوات المالية الأجلة ببعاً وشراء.
 - تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
 - الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير .
 - حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراجعة المخاطر المقبولة وموازنة أجل استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد التحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة متروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر، وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عمله .
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق .

مخاطر أسعار الأسهم

- تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة، وهالك لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورعاها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية الإثابة بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية :

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة إدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع، والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذه النوع من المخاطر .

- إعداد آلية لإدارة السقف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
- اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، العملة، الأداة... الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً : الإفصاحات الكمية : أ / مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التكني وقيل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) .

أ / مخاطر الائتمان				
31 كانون الأول				
2011	2012	2013	2014	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	المبالغ بالليرات السورية
				بنود داخل الميزانية :
2,431,147,465	2,969,232,809	3,695,407,687	2,675,330,472	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,949,296,135	3,454,420,661	3,976,918,802	4,791,043,602	أرصدة لدى المصارف
69,450,333	0	0	0	إيداعات لدى المصارف
				التسهيلات الائتمانية :
762,452,359	402,684,931	255,242,830	103,743,695	للأفراد
702,418,644	673,879,433	536,494,291	492,646,277	القروض العقارية
				الشركات
6,578,315,276	4,507,816,544	3,467,102,835	2,400,451,083	الشركات الكبرى
2,579,245,564	2,246,907,690	1,624,482,432	1,421,250,750	المؤسسات المتوسطة
32,579,665	218,469,156	223,420,464	235,910,618	الموجودات الأخرى
325,230,432	392,243,278	596,589,183	764,894,047	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
				بنود خارج الميزانية :
241,460,502	186,550,619	205,268,793	75,931,858	كفالات صادرة
70,032,508	142,968,000	27,713,000	33,695,200	اعتمادات استيراد
76,673,239	0	0	0	قبولات
0	158,373,508	155,503,690	40,377,800	عقود مفاوضة العملات الأجنبية
336,032,395	311,641,227	120,701,586	63,749,924	سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة
16,154,334,517	15,665,187,856	14,884,845,593	13,099,025,326	الإجمالي

- تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :
- استيفاء الضمانات المناسبة وثوبيقها بشكل سليم، تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والأليات بالإضافة إلى الكفالات الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.
 - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.
 - القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين النافذة لأعمال البنك.

ب / مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في مخاطر أسعار الفائدة مخاطر السوق و مخاطر أسعار الصرف و مخاطر التغير في أسعار الأسهم يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :

31 كانون الأول				
المبالغ بالليرات السورية	2014	2013	2012	2011
نوع العملة				
دولار أمريكي	3,912,345,087	3,618,204,027	2,161,660,537	1,695,355,085
جنيه إسترليني	(240,223)	(21,371)	(22,600)	(173,597)
يورو	19,355,469	5,274,922	665,237	15,298,692
ين ياباني	0	0	38,152	3,091,544
فرنك سويسري	0	0	0	0
عملات أخرى	1,074,688,296	6,126,588	1,289,229	1,450,864
	5,006,148,627	3,629,584,166	2,163,630,555	1,715,022,588

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2014 ووردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (16)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2014 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم ووردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014 صفحة رقم (23)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2013

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014 صفحة رقم (19)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية صفحة رقم (26)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(المبالغ مقربة بالآف الليرات السورية)	2014	2013	2012	2011	2010
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 31/12/2014، وهي نفسها كما كانت في 31/12/2013

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	49%
شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس إدارة		
أسامة السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا اليهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	عضو مجلس إدارة	/	1%
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة	/	1%
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	2%
رياض نجمة	عضو مجلس إدارة	/	0.25%

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة السنوية لعام 2014 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها

الاسم	بدل مصاريف سفر وتنقلات (المبالغ بالليرات السورية)
السيد توفيق فاخوري	750,000
السيد شاكر فاخوري	750,000
السيد أسامة سكري	750,000
السيد نقولا اليهو	750,000
السيد عبد العزيز السخني	750,000
السيد محمد أسعد هارون	750,000
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	750,000
السيد رياض نجمة	750,000
المجموع	6,000,000

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2014

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
توفيق فاخوري	بنك الأردن	49%	أردنية	نعم	لا	3
شاكر فاخوري						6
أسامة السكري						6
نقولا البهو						5
عبد العزيز السخني	-	1%	سورية	نعم	نعم	5
محمد أسعد هارون	-	1%	سورية	نعم	نعم	4
محمد ماهر عربي كاتب	-	2%	سورية	نعم	نعم	3
رياض نجمة	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	5

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

لا يوجد أي تبرعات أو منح قام بها البنك خلال عام 2014، فيما ساهم بمسؤوليته الاجتماعية في الرعاية الماسية للمعرض التوثيقي (معاً من أجل سورية) في حزيران من عام 2014 في فندق الشيراتون بقيمة 1 مليون ليرة سورية.

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

(3) البيانات المالية السنوية لعام 2014

تقرير منققي حسابات البنك/السادة ديلويت أند توش/ حول البيانات المالية السنوية للبنك لعام 2014، والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وردت في مقدمة التقرير صفحة رقم (36).

(4) تقرير مدققي الحسابات

تقرير منققي الحسابات /السيد محمد ناظم قادري/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وردت في مقدمة البيانات المالية السنوية 2014 صفحة رقم (48-39).

(5) الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن - سورية، يقر ويحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2015 . كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2014، ويتوفر نظام رقابة فعال في البنك.

التوقيع	المنصب	مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة	السيد توفيق شاكر فاخوري
	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد شاكر توفيق فاخوري ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد أسامة سميح السكري ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد نقولا يوسف اليهو ممثل بنك الأردن
	عضو مجلس إدارة	السيد عبد العزيز رشيد السخني
	عضو مجلس إدارة	السيد محمد اسعد هارون
	عضو مجلس إدارة	السيد محمد ماهر عربي كاتب
	عضو مجلس إدارة	السيد رياض توفيق نجمة

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير .

عن المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

جواد فتحي الحلبوني

توفيق شاكر فاخوري





الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية



7) شبكة فروع بنك الأردن - سورية

الإدارة العامة دمشق هاتف: 01122900000 ص ب 8058 دمشق - سورية	ساحة السبع بحرات فاكس: 0112317267	فروع محافظة حمص فرع حمص هاتف: 0312231432	شارع أبو تمام - دوار الحزب فاكس: 0312231439
إدارة العمليات المركزية المؤقتة أبو رمانة هاتف: 0113327347 فاكس: 0113327547	فروع محافظة اللاذقية فرع الكورنيش الغربي هاتف: 041457623	فروع محافظة طرطوس فرع طرطوس هاتف: 043313733	شارع الكورنيش الغربي فاكس: 041456768
دائرة الأتمتة والأنظمة الآلية المؤقتة أبو رمانة هاتف: 01122911000 فاكس: 0113328331	مراكز تنمية الأعمال مراكز الجنوب دمشق هاتف: 01122900000	مركز الشمال حلب هاتف: 0212228088	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فروع محافظة دمشق وريفها فرع شارع بغداد هاتف: 01122900000 فرع أبو رمانة هاتف: 0113354500	مركز الوسط حمص هاتف: 0312220603	مركز الساحل اللاذقية هاتف: 041457623	شارع أبو تمام - دوار الحزب فاكس: 0312232305
فرع صحنابا (معلق مؤقتاً) هاتف: 01163900333	مركز الجنوب ريف دمشق هاتف: 01122900000	مركز الوسط حمص هاتف: 0312220603	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فرع حرسنا (معلق مؤقتاً) هاتف: 0115376711	مركز الشمال حلب هاتف: 0212228088	مركز الساحل اللاذقية هاتف: 041457623	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فرع جرمانا هاتف: 01156393960	مركز الوسط حمص هاتف: 0312220603	مركز الساحل اللاذقية هاتف: 041457623	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فرع صحنابا (معلق مؤقتاً) هاتف: 01163900333	مركز الجنوب ريف دمشق هاتف: 01122900000	مركز الوسط حمص هاتف: 0312220603	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فرع حرسنا (معلق مؤقتاً) هاتف: 0115376711	مركز الشمال حلب هاتف: 0212228088	مركز الساحل اللاذقية هاتف: 041457623	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079
فرع جرمانا هاتف: 01156393960	مركز الوسط حمص هاتف: 0312220603	مركز الساحل اللاذقية هاتف: 041457623	شارع الملك فيصل فاكس: 0212228079



